البركة

معًا، لشراكة متينة
نحو التقدم والازدهار

تقرير حوكمة الشركات
2025

شركاء في الإنجاز

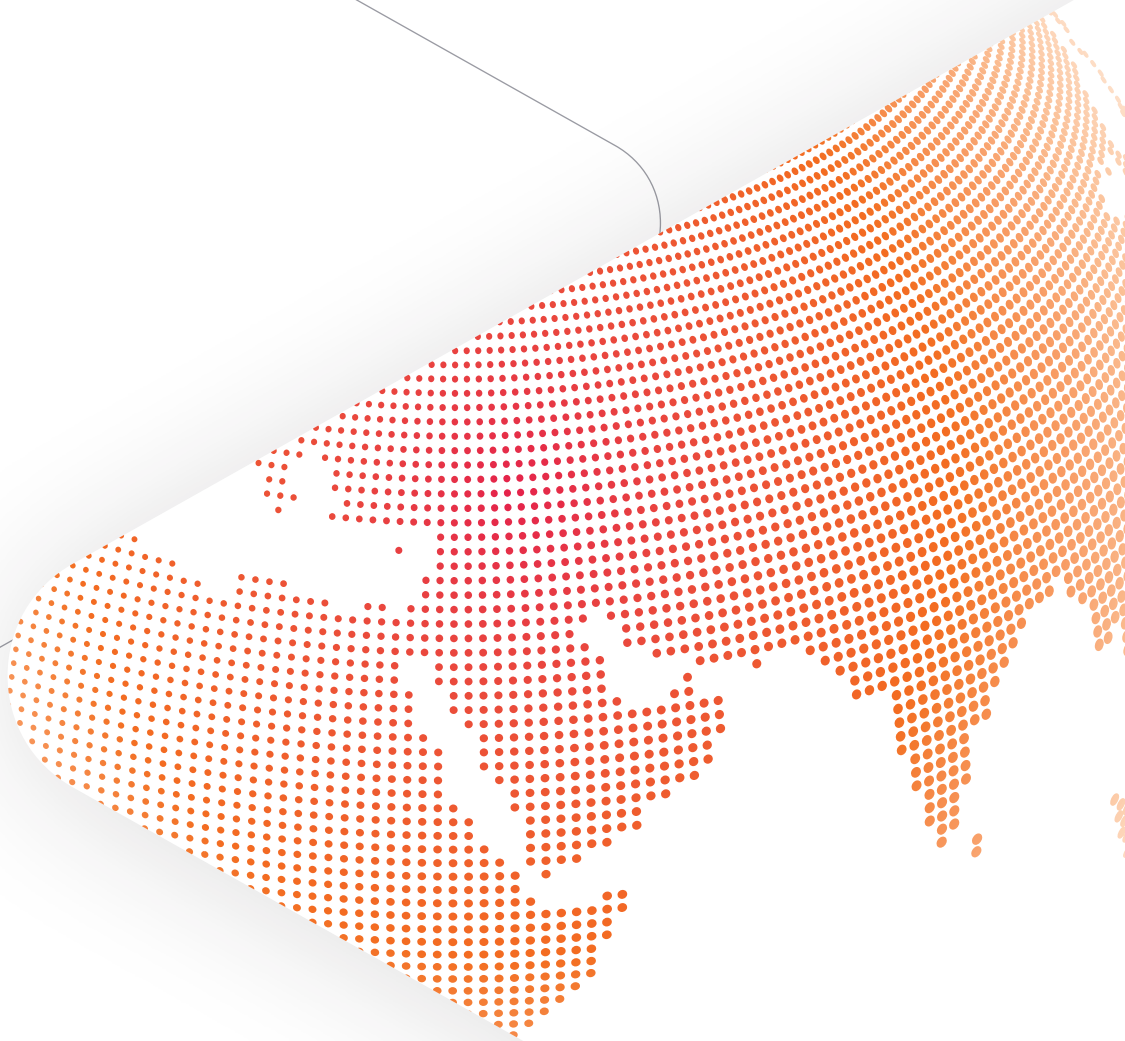

حوكمة الشركات

تأسست مجموعة البركة (ABG) وسُجّلت بتاريخ 27 يونيو 2002 بموجب ترخيص من مصرف البحرين المركزي. وبدأت أول سنة مالية لها في عام 2003، إذ قامت بتوحيد النتائج المالية لجميع البنوك التابعة لها وفقًا لمعايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي). وأصدرت المجموعة أول تقرير موحّد لها في 31 ديسمبر 2003، بالدولار الأمريكي. وفي أثناء هذه المرحلة، تم الحفاظ على سيطرة المجموعة على وحداتها التابعة من خلال اتفاقيات للملكية والإدارة، وبدعم من الإدارات القانونية والمستشارين القانونيين.

وفي عام 2006، طرحت المجموعة اكتتابًا عامًا أوليًا جمعت من خلاله أكثر من 630 مليون دولار أمريكي وأصبحت شركة عامة مُدرجة في بورصة البحرين (سوق البحرين للأوراق المالية سابقًا) وناسداك دبي (بورصة دبي المالية العالمية سابقًا). وبدأت حركة تداول أسهم المجموعة في السوقين في سبتمبر 2006، وحافظ المؤسسون على حصة نسبتها 55 % من الأسهم، في حين طُرحت نسبة 45% منها للتداول في السوقين.

وفي عام 2017، أصدرت المجموعة بنجاح صكوكًا إسلامية من الفئة 1 (Tier-1) بقيمة 400 مليون دولار أمريكي، والتي أدرجت لاحقًا للتداول في البورصة الإيرلندية. وفي عام 2022، تحوّلت المجموعة من «مصرف جملة» إلى «شركة استثمار - الفئة 1 (مطابقة للمبادئ الإسلامية)» تعمل تحت إشراف مصرف البحرين المركزي. وفي أعقاب ذلك، تم إلغاء إدراج أسهم المجموعة في السوقين، وذلك بناءً على القرارات التي اتخذها المساهمون أثناء اجتماع الجمعية العامة غير العادية، وعليه أصبحت المجموعة في العام 2024 شركة خاصة ذات محفظة متنوعة من المساهمين.

وعلى الرغم من هذه التحديات، تواصل المجموعة خدمة عملائها عبر شبكة من البنوك تعمل في 13 دولة وتضم أكثر من 600 فرع، وتقدم لهم خدمات مالية موثوقة مُصممة خصيصًا لتلبية احتياجاتهم.

تعتبر المجموعة أن اعتماد سياسة حوكمة شركات وثقافة إدارة مخاطر منضبطة شرطًا أساسيًا لضمان الإدارة الفعالة للمجموعة لتحقيق عوائد مالية قوية ومستدامة وإضافة مزيد من القيمة للمساهمين. إن تبني والمحافظة على أعلى مستوى من حوكمة الشركات وإدارة المخاطر، من خلال المراجعة المتواصلة والفعالة، هو المفتاح لبناء شركة مسؤولة تتمتع بأخلاقيات قوية. وقد كان ذلك ضروريًا لتأسيس بنية حوكمة قوية يتم بموجبها وبشكل واضح تحديد وفصل الوظائف والأدوار والمسؤوليات بين مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ومسؤولي وموظفي الشركة.

مجلس الإدارة

إن مجلس الإدارة («المجلس») هو المسؤول عن وضع استراتيجية عمل وأولويات المجموعة والإشراف عليها، وهو مسؤول كذلك عن وضع السياسات على أعلى مستوى وإدارة المجموعة بشكل عام، ويكون مسؤولًا أمام المساهمين عن الأداء المالي والتشغيلي للمجموعة. كما أنه مسؤول عن زيادة وتخصيص رأس المال، ومراقبة الإدارة التنفيذية ومتابعة أدائها لعمليات المجموعة؛ واتخاذ القرارات التي تخص الأعمال المهمة، وزيادة قيمة حقوق المساهمين على المدى الطويل. ويقوم المجلس بالتأكد من قيام المجموعة بإدارة المخاطر بشكل فعّال من خلال الموافقة ومتابعة مستوى المخاطر المقبولة للمجموعة والتهديدات الاستراتيجية طويلة المدى لأعمال المجموعة وحمايتها منها.

يكون مجلس الإدارة مسؤولًا أيضًا، ضمن أمور أخرى، عمّا يلي:

- وضع أهداف وغايات المجموعة وإعادة تقييمها بشكل دوري؛
- وضع السياسات اللازمة لتحقيق أهداف وغايات المجموعة؛
- وضع هيكل ومسؤوليات الإدارة ومراجعتها بصورة منتظمة ومراقبة فاعلية الإدارة التنفيذية بما في ذلك مراقبة قدرتها على تخطيط وتنفيذ الاستراتيجيات؛
- العمل والتنسيق بين الإدارة التنفيذية ورئيس المخاطر على تحديد مدى تقبل المجموعة للمخاطر، مع الأخذ في الاعتبار استراتيجية المجموعة والمشهد التنافسي والتنظيمي، ومصالح المجموعة على المدى الطويل، والتعرض للمخاطر والقدرة على إدارة المخاطر بفاعلية، والإشراف على التزام المجموعة ببيان الرغبة في المخاطرة وسياسة المخاطر وحدود المخاطر؛
- المشاركة بنشاط في شؤون المجموعة، ومواكبة التغيرات الجوهرية في أعمال المجموعة والبيئة الخارجية والتصرف في الوقت المناسب لحماية مصالح المجموعة على المدى الطويل؛
- مساءلة الإدارة التنفيذية عن النتائج؛
- وضع سياسات وإجراءات مناسبة لعملية الموافقة على الميزانيات التقديرية ومراجعة الأداء مقارنة بالأهداف المحددة في الميزانية التقديرية وبمؤشرات الأداء الرئيسية؛
- التحقّق من وضع إطار عام وفعّال وشامل وشفاف لحوكمة الشركات؛
- وضع السياسات والإجراءات المناسبة والموافقة عليها لضمان الامتثال للسلوك الأخلاقي والقوانين والأنظمة ومعايير التدقيق والمحاسبة وسياسة حوكمة الشركات للمجموعة؛
- التأكد من أن عمليات المجموعة ووحداتها التابعة مدعومة ببيئة مراقبة مناسبة، أي أن تكون لدى وظائف وأقسام الامتثال وإدارة المخاطر والرقابة المالية وإعداد التقارير موارد مناسبة وهياكل ملائمة؛
- التحقق من أن عمليات المجموعة مدعومة بنظام تقنية معلومات فعّال ومتكامل ويمكن الاعتماد عليه؛
- التأكيد على وإبلاغ الإدارة التنفيذية بأهمية قيام التدقيق الداخلي في المجموعة وفي وحداتها التابعة بمراجعات دورية لآليات الرقابة الداخلية وتفعيل إجراءات لتعزيز التدقيق الداخلي واتخاذ تدابير تصحيحية سريعة وفعالة لمعالجة ما قد تكشفه أعمال التدقيق؛
- الموافقة على شطب التسهيلات الائتمانية والاستثمارات، حين يكون ذلك مطلوبًا، وفقًا لسياسات وإجراءات المجموعة؛
- التأكد من وجود إطار عمل لمكافحة غسل الأموال لإدارة مخاطر غسل الأموال في جميع أنحاء المجموعة؛
- الموافقة والإشراف على تنفيذ إطار حوكمة المجموعة وإطار إدارة المخاطر وجميع السياسات، ومراجعة الأجزاء ذات الصلة منها بالإضافة إلى مراجعة الضوابط الرئيسية في حالة النظر لنشاط تجاري جديد، أو في حالة حدوث تغييرات جوهرية في حجم المجموعة أو تشكيلها أو استراتيجية أعمالها أو الأسواق أو المتطلبات التنظيمية أو حدوث إخفاق كبير في الضوابط؛
- ضمان تنفيذ برنامج (مكافحة الرشوة والفساد) «برنامج إيه بي سي» في جميع أنحاء المجموعة؛
- الموافقة على الاستثمارات الاستراتيجية التي تقوم بها المجموعة ووحداتها التابعة؛
- رصد ومتابعة احتمال نشوء تضارب مصالح ومنع المعاملات غير السليمة مع الأطراف ذات الصلة؛
- الموافقة على أي معاملات جوهرية خارج النسق الاعتيادي لأعمال المجموعة أو التي تتجاوز حدود صلاحيات الموافقة المفوض بها إلى الإدارة التنفيذية؛
- ضمان إعداد بيانات مالية تعبر بدقة عن الوضع المالي للمجموعة، وذلك على أساس منتظم وثابت والتأكد من المراجعة والموافقة على البيانات المالية الدورية والتقارير والموافقة عليها ونشرها؛

مجلس الإدارة (تتمة)

- الموافقة على جميع التغييرات المهمة في السياسات المحاسبية وسياسات إعداد التقارير للمجموعة؛
- ضمان الامتثال في جميع الأوقات بجميع المعايير الشرعية والمعايير المحاسبية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)؛
- التأكد من أن مجموعة البركة لديها دليل سلوك معتمد للموظفين وأن يتم الامتثال بشكل تام لهذا الدليل في جميع الأوقات؛
- التأكد من أن بيئة المراقبة والانضباط تحافظ على السرية اللازمة لمعلومات العملاء وصون وحماية حقوق وأموال العملاء بشكل مناسب؛
- ضمان تحقيق أهداف المجموعة المتعلقة بتمويلات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية؛
- ضمان أن تحافظ الإدارة العليا على علاقة فعالة وشفافة مع مصرف البحرين المركزي؛
- تنظيم عقد اجتماعات الجمعية العمومية والمساهمين وإعداد جداول الأعمال الخاصة بها؛
- ضمان المعاملة العادلة والمنصفة لجميع حاملي الأسهم، بما في ذلك مساهمي الأقلية؛
- مراعاة المصالح المشروعة للمساهمين وغيرهم من الأطراف المعنية في عملية اتخاذ القرار؛
- التأكد من وجود تمثيل للمرأة في مجلس إدارة المجموعة وفقًا لتوجيهات وزارة الصناعة والتجارة والإفصاح في تقرير الحوكمة لكل سنة مالية عن النسبة المئوية لعضوية مجلس الإدارة مصنفة وفقًا للأصول المرعية بحسب الجنس (عن أي نقص للتمثيل أو التمثيل الناقص لأي جنس)، أو عدم الامتثال للتوجيهات بأي شكل من الأشكال؛
- القيام بأي مهام أو وظائف يطلب من مجلس الإدارة القيام بها بموجب القوانين والأنظمة المعمول بها؛
- ضمان عدم سيطرة أي فرد أو مجموعة من أعضاء مجلس الإدارة على عملية صنع القرار في مجلس الإدارة وعدم تمتع أي فرد أو مجموعة بسلطات مطلقة في اتخاذ القرار؛
- كحد أدنى، الموافقة على الاختيار والإشراف على أداء الرئيس التنفيذي والمدير المالي ورؤساء وظائف إدارة المخاطر والامتثال والتدقيق الداخلي؛
- والإشراف بشكل فعّال على تصميم وتشغيل نظام المكافآت للأشخاص المعتمدين ومراقبة ومراجعة التعويضات المدفوعة للإدارة التنفيذية وتقييم ما إذا كانت تتماشى مع سياسة المكافآت وثقافة المخاطر والرغبة في المخاطرة بالمجموعة.

أثناء مراجعته المنتظمة لاستراتيجية المجموعة، يقوم المجلس باستعراض خطط أعمال المجموعة ومستوى المخاطر التي تنطوي عليها هذه الخطط، ويُقيّم مدى كفاية رأس المال لدعم مخاطر الأعمال للمجموعة ويضع أهداف الأداء ويشرف على المصاريف الرأسمالية الكبرى والتصرف في الاستثمارات والاستحواذات.

تقع على عاتق مجلس الإدارة المسؤولية العامة عن نظام الرقابة الداخلية للمجموعة وفاعليته وعن تعريف معايير المساءلة التي تمكن الإدارة التنفيذية من تحقيق أهداف المجموعة. ويتحقق المجلس من أن الإدارة العليا تطبّق الأطر العامة للنُظم والضوابط الرقابية والعمليات والإجراءات بما يتفق مع سياسات المجلس والهيكل التنظيمي للمجموعة. كما يقوم بشكل منتظم بتقييم هذه الأطر لضمان توافقها مع احتياجات أعمال المجموعة والمخاطر المرتبطة بها.

كذلك يقوم المجلس بشكل منتظم بمراجعة الإجراءات المعتمدة لتشخيص المخاطر الرئيسية وتقييمها وإدارتها. ويعمل نظام المجموعة للرقابة الداخلية على ضمان المساءلة وتحديد المسؤولية من خلال توثيق متسلسل يمكن مراجعته والتحقق منه. ويدعم هذا النظام فاعلية العمليات وكفاءتها، ويضمن الامتثال لجميع القوانين والأنظمة المعمول بها، كما يهدف إلى إدارة المخاطر بشكل يساهم في تجنب حدوث أخطاء كبيرة أو خسائر جسيمة أو عمليات احتيال. في إطار الوفاء بمسؤوليته عن ضمان الحوكمة الفعّالة في جميع الأمور المتعلقة بمجموعة البركة، وضع مجلس الإدارة سياسة امتثال مكتوبة للتأكد من امتثال المجموعة لجميع القوانين والأنظمة واللوائح؛ ولا سيما تلك الصادرة من مصرف البحرين المركزي والهيئات الرقابية والتنظيمية المحلية الأخرى.

مجلس الإدارة مسؤول أيضًا عن الالتزام بأعلى المعايير الأخلاقية في مزاولة الأنشطة والأعمال التجارية ويتوقع من جميع الموظفين والمديرين والأشخاص المرتبطين بالمجموعة الالتزام بالسياسات والقوانين بما في ذلك تلك المنصوص عليها في قانون العقوبات البحريني. لقد فوض مجلس الإدارة مسؤولية مراقبة الامتثال إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة بالتنسيق مع لجنة الامتثال والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة.

يتم تنفيذ هذه المسؤولية من خلال دائرة امتثال مخصصة لهذا الغرض ولديها تفويض يغطي جميع جوانب الامتثال بما في ذلك: صياغة سياسات وإجراءات عمل فعالة لإدارة مخاطر الامتثال للمجموعة؛ مساعدة الإدارة التنفيذية والموظفين في إدارة المخاطر؛ تقديم المشورة فيما يتعلق بالقوانين والأنظمة واللوائح ومعايير الامتثال المعمول بها؛ نشر وتعميم سياسات الامتثال وتوفير مبادئ توجيهية لموظفي مجموعة البركة؛ ضمان وجود منهج عمل فعال للامتثال؛ تقديم تقارير دورية إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بضوابط الامتثال؛ وضع ضوابط وأطر عمل فعالة وسياسات قوية بشأن «اعرف عميلك» (كيه واي سي)، ومكافحة غسل الأموال (إيه إم إل) وبرنامج مكافحة الرشوة والفساد («برنامج إيه بي سي»). تعمل مجموعة البركة وباستمرار على تعزيز إطار الامتثال الخاص بها وإطار الامتثال لكل وحدة من وحداتها التابعة لها.

أصدر مصرف البحرين المركزي المتطلبات المعدلة لوحدة الضوابط الرقابية عالية المستوى (HC) من الدليل الإرشادي الخاص به بموجب المجلد الرابع، والتي استوفتها مجموعة البركة فيما يتعلق بمبادئ حوكمة الشركات. تتوافق هذه المتطلبات مع المبادئ المتعلقة بنظام حوكمة الشركات الصادر عن وزارة الصناعة والتجارة في مملكة البحرين، ومعايير أفضل الممارسات الدولية لحوكمة الشركات التي وضعتها هيئات مثل لجنة بازل للرقابة المصرفية والضوابط والسياسات رفيعة المستوى ذات الصلة. تقوم مجموعة البركة بإجراء تقييمات داخلية مفصلة سنويًا لضمان الامتثال لهذه المتطلبات، وفي حالة تحديد أي نواقص، فإنه يتم العمل على تنفيذ التدابير اللازمة لمعالجة تلك النواقص. إن مصرف البحرين المركزي والمساهمين في مجموعة البركة ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على علم تام بمثل هذه النواقص، إن وجدت، وبالتدابير المتخذة.

تضمن مجموعة البركة باستمرار تمثيل مساهمي الأقلية في المجموعة بشكل جيد في مجلس الإدارة من خلال الأعضاء المستقلين (الذين يشكلون نسبة الأغلبية في مجلس الإدارة)، والذين يتحملون مسؤولية إضافية تتمثل في حماية حقوق مساهمي الأقلية.

مجلس الإدارة (تتمة)

يجتمع مجلس الإدارة بانتظام (أربع مرات على الأقل في السنة) ولديه جدول رسمي بالأمور المخصصة له، مع الأخذ في الاعتبار الجوانب الرئيسية لشؤون المجموعة المحالة إليه لاتخاذ القرار بشأنها. يقوم مجلس الإدارة بمراجعة استراتيجية المجموعة وخططها المالية، وجميع التغييرات الجوهرية المقترحة على سياسات المجموعة وهيكلها وتنظيمها، والتقارير المقدمة إليه حول عمليات المجموعة (مع التركيز على التنظيم وإدارة المخاطر وتطوير تكنولوجيا المعلومات) وأداء الإدارة التنفيذية للمجموعة.

وفي كل الأحوال يجب ألا يقل عدد الاجتماعات التي يحضرها العضو عن 75% من مجموع الاجتماعات في أي سنة، كما يقوم الأعضاء بالتواصل غير الرسمي فيما بينهم في الفترات التي تفصل بين الاجتماعات. ورئيس مجلس الإدارة هو المسؤول عن قيادة المجلس وعن أداء المجلس لوظيفته بكفاءة، ويتأكد من استلام جميع أعضاء المجلس جدول الأعمال ومحاضر الاجتماعات السابقة ومعلومات أساسية خطية قبل كل اجتماع من اجتماعات المجلس، وفيما بين الاجتماعات عند الضرورة. يتم تزويد المجلس ولجانه بمعلومات كاملة وفي الوقت المناسب لتمكينهم من القيام بمسؤولياتهم على أكمل وجه. وفي هذا الخصوص، يحق لمجلس الإدارة ولجانه وجميع أعضائه بصورة فردية الاتصال بالإدارة التنفيذية والاستشاريين القانونيين الخارجيين أو غيرهم من الاستشاريين والمستشارين المختصين على نفقة المجموعة، وبسكرتير المجلس الذي عليه التأكد من الامتثال لإجراءات المجلس واللوائح والأنظمة المعمول بها. ويشجع المجلس مشاركة أعضاء الإدارة التنفيذية في اجتماعات المجلس إذا ما كان ذلك مناسبًا فيما يتعلق بالمسائل التي يتداولها المجلس، وحيثما يرى الرئيس التنفيذي للمجموعة ضرورة معرفة الإدارة التنفيذية بأمر ما يتم تداوله في المجلس.

وبموجب النظام الأساسي لمجموعة البركة يتكون مجلس الإدارة مما لا يقل عن خمسة أعضاء ولا يزيد عن ثلاثة عشر عضوًا. ويشغل أعضاء مجلس الإدارة مناصبهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. ومع ذلك يجوز تمديد مدة الولاية بناء على طلب المجلس لفترة لا تزيد عن ستة شهور على أن يتم الحصول على موافقة وزير الصناعة والتجارة في مملكة البحرين على ذلك.

ولا يوجد حد أقصى للسن التي يجب عندها على عضو مجلس الإدارة التقاعد من المجلس. وتنتهي عضوية عضو المجلس بانتهاء مدة ولايته/ ولايتها أو بناء على قرار من المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية، أو نتيجة لأحد الأحداث أو الظروف المحددة أو أكثر، وتشمل هذه ما يلي:

- اكتشاف أن التعيين الأصلي للعضو كان مخالفًا لأحكام قانون الشركات التجارية أو النظام الأساسي لمجموعة البركة؛
- عدم موافاة العضو للشروط المشار إليها في المادة 240 من قانون الشركات التجارية؛
- سوء استغلال عضو لمنصبه كعضو مجلس إدارة في القيام بعمل منافس لعمل مجموعة البركة، أو إذا تسبب في ضرر فعلي لها؛
- إخفاق العضو في حضور ثلاثة اجتماعات متتالية لمجلس الإدارة دون عذر مشروع يتم إبلاغ المجلس به خطيًا؛ وعلى مجلس الإدارة اتخاذ القرار في هذا الشأن حسبما يراه مناسبًا؛
- إذا استقال العضو أو انسحب من منصبه، شريطة أن تتم الاستقالة في الوقت المناسب، وإلا فإنه سيكون مسؤولًا عن دفع تعويضات لمجموعة البركة؛
- وفاة العضو؛
- وإذا شغل العضو أي منصب آخر في الشركة يتقاضى عنه راتبًا غير منصب يقرر مجلس الإدارة من وقت لآخر دفع راتب لشاغله لطبيعة مهمته التنفيذية.

وعند الإعلان عن طلب تقديم ترشيحات لمنصب عضو مجلس إدارة للحلول محل أعضاء مجلس الإدارة الذين ستنتهي مدة السنوات الثلاثة المقررة لعضويتهم، يجب تقديم طلبات الترشيح هذه إلى أمانة سر المجلس ضمن الوقت المحدد في الإعلان، ثم إلى لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة للمجلس لرفع توصياتها إلى مجلس الإدارة. وكجزء من عملية الترشيح، يجب أن يكون كل ترشيح متوافقًا مع القواعد واللوائح المحلية ويجب تقديمه إلى مصرف البحرين المركزي لضمان الامتثال للمتطلبات (المناسبة والملائمة) لمصرف البحرين المركزي. ويتم بعد ذلك تقديم أسماء كافة الأفراد المرشحين الذين وافق عليهم مصرف البحرين المركزي إلى المساهمين في اجتماع الجمعية العامة التالي لإجراء عملية التصويت والانتخاب. وتجرى انتخابات أعضاء مجلس إدارة المجموعة وفقا للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية والنظام الأساسي لمجموعة البركة.

وتماشيًا مع ممارسات حوكمة المؤسسة، توجد خطة خلافة للإدارة التنفيذية. وتتم مراجعة هذه الخطة بصورة سنوية وتقدم لمصرف البحرين المركزي.

ويستلم كل عضو جديد يُنتخب لمجلس الإدارة خطاب تعيين خطي يوضح الصلاحيات والواجبات والمسؤوليات لذلك العضو وغير ذلك من شروط التعيين ذات الصلة.

يتألف مجلس الإدارة، كما في 31 ديسمبر 2025، من 12 عضوًا يتمتعون بخلفيات وخبرات مختلفة، وهم مسؤولون فرادى ومجتمعين عن أداء مسؤوليات المجلس وعن الحكم على الأمور باستقلالية وموضوعية. ولا توجد لأي عضو فرد أو مجموعة من أعضاء مجلس الإدارة صلاحيات مطلقة لاتخاذ القرار أو الهيمنة على عملية اتخاذ القرار في المجلس. إن غالبية أعضاء مجلس الإدارة هم إما أعضاء غير تنفيذيين أو مستقلين تمامًا عن الإدارة التنفيذية، كما أن كل منهم مسؤول بشكل فردي عن التمعن في ومساءلة قرارات وأداء الإدارة التنفيذية. ويشغل منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب نائب رئيس مجلس الإدارة ومنصب الرئيس التنفيذي للمجموعة أعضاء مختلفون، وللرئيس التنفيذي للمجموعة مسؤوليات منفصلة محددة بشكل واضح. ويتم تقييم حجم وتشكيل مجلس الإدارة ولجانه بصورة منتظمة، بينما يتم بشكل سنوي تقييم أداء أعضاء مجلس الإدارة بصورة فردية فيما يتعلق بفاعليتهم ومساهمتهم واستقلاليتهم على ضوء المصالح المفصح عنها والسلوك. كما تتم مراجعة استقلالية أو عدم استقلالية الأعضاء بشكل سنوي.

وتتم مكافأة جميع أعضاء مجلس الإدارة فقط عن طريق المكافأة السنوية إلى جانب بدل الحضور الذي يدفع لعضو مجلس الإدارة عن كل اجتماع يحضره، بالإضافة إلى تعويض مصاريف السفر، حسب مقتضى الحال.

وقد اعتمد مجلس الإدارة مدونة رسمية للسلوك والأخلاق المهنية تطبق على أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمسؤولين الموظفين والوكلاء والمستشارين وأي شخص آخر يمثل أو يتصرف بالنيابة عن المجموعة. ويمكن الرجوع إلى تفاصيل المدونة في قسم الإفصاحات العامة الإضافية من هذا التقرير. وتماشيًا مع الممارسات العالمية والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي، قام المجلس بتبني إجراءات حوكمة الشركات لضمان حماية مصالح المساهمين، بما في ذلك تعيين أكثر من ثلث الأعضاء كمستقلين في المجلس حسب تعريف مصطلح (مستقلين) في الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي.

مجلس الإدارة (تتمة)

في 31 ديسمبر 2025، كان تشكيل مجلس الإدارة على النحو التالي، بما في ذلك التصنيف حسب الجنس وفقًا لتوجيهات وزارة الصناعة والتجارة (لمزيد من التفاصيل حول تكوين مجلس الإدارة، يرجى الرجوع إلى الصفحة رقم 26 من هذا التقرير):

		الذكور	الإناث
الأعضاء غير التنفيذيين			
1. الشيخ عبد الله صالح كامل	*الرئيس*	✓	
2. الأستاذ توفيق شاكر مفتي		✓	
3. الأستاذ سعود صالح الصالح		✓	
الأعضاء المستقلون			
1. الأستاذ محمد إبراهيم الشروقي	*نائب الرئيس*	✓	
2. الدكتور خالد عبد الله عتيق		✓	
3. الأستاذة داليا حازم خورشيد			✓
4. الدكتور زياد أحمد بهاء الدين		✓	
5. الأستاذ فهد بن إبراهيم المفرج		✓	
6. الأستاذ مسعود أحمد البستكي		✓	
7. الأستاذ ناصر محمد النويس		✓	
الأعضاء التنفيذيون			
1. الأستاذ حسام بن الحاج عمر	*الرئيس التنفيذي للمجموعة*	✓	
2. الأستاذ عبد الإله عبد الرحيم صباحي		✓	
إجمالي تمثيل الجنسين في مجلس الإدارة	31 ديسمبر 2025	%92	%8
	31 ديسمبر 2024	%92	%8

لجان مجلس الإدارة

لقد قام المجلس بتشكيل عدد من اللجان التابعة له ويتم تعيين أعضائها من بين أعضاء المجلس وقد تم تفويض مسؤوليات محددة لكل لجنة من هذه اللجان. إن لجان المجلس الرئيسية هي كما يلي (كما في 31 ديسمبر 2025):

اللجنة التنفيذية التابعة لمجلس الإدارة

يرأس اللجنة التنفيذية الشيخ عبد الله صالح كامل (عضو غير تنفيذي) وتضم في عضويتها الأستاذ محمد إبراهيم الشروقي (نائب الرئيس، عضو مستقل)، والأستاذة داليا حازم خورشيد (عضو مستقل) والدكتور زياد أحمد بهاء الدين (عضو مستقل)، والأستاذ عبد الإله عبد الرحيم صباحي (عضو تنفيذي)، والأستاذ حسام بن الحاج عمر - الرئيس التنفيذي للمجموعة (عضو تنفيذي). وتضم اللجنة التنفيذية ما لا يقل عن أربعة أعضاء مجلس إدارة. وقد قام مجلس الإدارة بتفويض اللجنة التنفيذية بموجب نظام داخلي رسمي معتمد من قبلها بمسؤولية تقديم توصيات إلى المجلس، لغرض الحصول على موافقة المجلس، فيما يتعلق بالاستراتيجيات العامة وخطة العمل للمجموعة، وفيما يتعلق بأي تغيير جوهري عليها، أو أي تغيير كبير في رأس مال المجموعة أو في هيكلها التنظيمي أو أصولها أو استثماراتها.

لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة

يرأس لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة الأستاذ محمد إبراهيم الشروقي (عضو مستقل)، ويتكون أعضاؤها الآخرون من الأستاذة داليا حازم خورشيد (عضو مستقل) والأستاذ سعود صالح آل صالح (عضو غير تنفيذي). وتعمل اللجنة وفقًا لنظام داخلي رسمي معتمد من قبلها، وتجتمع اللجنة مرتين في السنة على الأقل وتنظر في جميع العناصر الأساسية لسياسة المكافآت، بما في ذلك، ضمن أمور أخرى، الموافقة على مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بناء على انتظام حضورهم اجتماعات المجلس واجتماعات اللجان.

كما توصي لمجلس الإدارة بمستويات المكافآت لفريق الإدارة التنفيذية والموظفين الآخرين في مجموعة البركة وفقا لهيكلة حوافز معتمدة مرتبطة بالأداء.

وتقوم اللجنة بإجراء تقييم سنوي لأداء المجلس ولجان المجلس والرئيس التنفيذي للمجموعة. وعندما تتم مناقشة مسائل ترتبط بمصلحة شخصية لعضو في اللجنة، ينسحب ذلك العضو من الاجتماع ويمتنع عن التصويت. إن اللجنة مسؤولة عن تحديد الأشخاص المؤهلين لأن يصبحوا أعضاء مناسبين في مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي للمجموعة أو رئيس المالية أو سكرتير مجلس الإدارة وأي مسؤولين تنفيذيين آخرين (باستثناء تعيين رئيس التدقيق الداخلي، ورئيس إدارة المخاطر، ورئيس الامتثال، والذين يجب ترشيحهم من قبل لجان أخرى وفقًا للدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي)، وتقديم توصيات بذلك. كما أنها مسؤولة أيضًا عن تأهيل وتثقيف وتوجيه أعضاء مجلس الإدارة الجدد وتنظيم ندوات وبرامج تدريبية أخرى من وقت لآخر لأعضاء المجلس.

لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة

يرأس لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة الأستاذ فهد بن إبراهيم المفرج (عضو مستقل)، وتضم في عضويتها الأستاذ ناصر محمد النويس (عضو مستقل) والأستاذ توفيق شاكر مفتي (عضو غير تنفيذي). ويحكم عمل اللجنة نظام داخلي رسمي مكتوب وافقت عليه اللجنة واعتمده مجلس الإدارة. وتجتمع اللجنة رسميًا أربع مرات في السنة على الأقل، ويحضر مدقق الحسابات الخارجي اجتماعًا واحدًا من هذه الاجتماعات على الأقل في كل سنة. علاوة على ذلك، يكون لمدقق الحسابات الخارجي اتصال غير محدود مع لجنة مجلس الإدارة للتدقيق والحوكمة ورئيسها طوال السنة.

لجان مجلس الإدارة (تتمة)

وقد قام مجلس الإدارة بتكليف لجنة التدقيق بمسؤولية تأمين وجود نظام فعّال للتدقيق الداخلي وبيئة رقابية داخلية مستمرة ونظام جيد للمحاسبة والرقابة المالية. وتقوم اللجنة بإنجاز ذلك عن طريق مراجعة منتظمة لتقارير التدقيق الداخلي وخطابات المدققين الخارجيين وتقارير زيارات التفتيش التي تقوم بها المصارف المركزية وكذلك للسياسات والممارسات المحاسبية والمالية والإبلاغ المالي وضوابط وإجراءات الإفصاح للمجموعة ومدى كفاية وفاعلية إجراءات الرقابة الداخلية في المقر الرئيسي للمجموعة ووحداتها التابعة. وتختص اللجنة بالنظر في جميع الأمور التي تتعلق بالرقابة المالية وإعداد التقارير المالية، وعمليات التدقيق الداخلي والخارجي ونطاق ونتائج عمليات التدقيق، وإدارة المخاطر، والامتثال للمتطلبات الرقابية والقانونية والمعايير المحاسبية. كما تقوم اللجنة بالنظر في خطط التدقيق السنوية والموافقة عليها وضمان التنسيق بين المدققين الخارجيين والداخليين ومراقبة استقلالية ومؤهلات وفاعلية وأداء المدققين الخارجيين وتقوم برفع توصيات إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بتعيين وإنهاء عقود المدققين الخارجيين وتحديد مكافآتهم وتعيين رئيس دائرة التدقيق الداخلي للمجموعة.

تقوم اللجنة باستعراض البيانات المالية السنوية والفصلية للمجموعة والتوصية لمجلس الإدارة باعتمادها كما تقوم بمراجعة كفاية المخصصات وأي تقارير لمستشارين خارجيين فيما يتعلق بمهام طلب تقصي أو تقديم مشورة محددة.

وتقوم اللجنة بتأمين وجود نظم رقابة مناسبة لأعمال المجموعة وللمعلومات التي يحتاجها مجلس الإدارة، بما في ذلك نظم ووظائف لتشخيص ومراقبة المخاطر والوضع المالي للمجموعة والامتثال للقوانين واللوائح المطبقة وأفضل الممارسات المعمول بها. وتتأكد اللجنة من توفير هذه المعلومات في الوقت المطلوب. وتخضع مختلف إجراءات ونظم الرقابة الداخلية للمراجعة المستقلة من قبل دائرة التدقيق الداخلي للمجموعة التي ترجع في المسؤولية مباشرة للّجنة كما تم ذكره أعلاه، وأيضًا من قبل المدققين الخارجيين والهيئات الرقابية الرسمية حسب مقتضى الحال. وتتم إحالة جميع خطابات المدقق الخارجي الموجهة للإدارة وأي مسائل مهمة يثيرها المدققون الخارجيون وتقارير التفتيش التي يصدرها مفتشو مصرف البحرين المركزي أو المفتشون التابعون إلى سلطات اختصاص في أي بلد تعمل فيه المجموعة أو وحداتها التابعة إلى اللجنة لمراجعتها فور صدورها، وتقوم بالنيابة عن المجلس بتأمين اتخاذ الإجراء التصحيحي المناسب.

وقد وضع مجلس الإدارة نظامًا للإبلاغ عن المخالفات يتيح للموظفين أن يعبروا بسرية تامة عن أي مخاوف فيما يتعلق بأي مخالفات محتملة في الأمور المالية أو القانونية. ووفقًا لهذا النظام يمكن إبلاغ المخاوف مباشرة إلى عضو في اللجنة أو لمسؤول وموظف محدد يقوم بدوره بإبلاغ اللجنة بالأمر.

لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة

يترأس لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة الدكتور خالد عبد الله عتيق (عضو مستقل)، ويتكون أعضاؤها الآخرون من الأستاذ مسعود أحمد البستكي (عضو مستقل) والأستاذ توفيق شاكر مفتي (عضو غير تنفيذي).

وتجتمع اللجنة رسميًا مرتين في السنة على الأقل، ولكن يجوز لها أن تجتمع أكثر من ذلك بطلب من رئيس اللجنة. ويجوز أن تدعو اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة ورئيس المخاطر وكبار المديرين التنفيذيين الآخرين في المجموعة لحضور أي من اجتماعاتها.

ويقوم مجلس الإدارة بتحديد مدى قابلية واستعداد المجموعة لتقبل المخاطر بناء على توصيات اللجنة. وتكون اللجنة مسؤولة عن وضع المستويات المقبولة لتعرض المجموعة للمخاطر، وعن الموافقة على استراتيجية الإدارة التنفيذية لإدارة المخاطر وتأمين الإدارة التنفيذية لجميع الخطوات اللازمة لتشخيص وقياس ومتابعة ومراقبة المخاطر. إن هدف اللجنة هو الإشراف على نظم وممارسات وإجراءات إدارة المخاطر في المجموعة، وكذلك ضمان التشخيص والإدارة الفعالة للمخاطر بالإضافة إلى التحقق من الامتثال للمبادئ التوجيهية الداخلية والمتطلبات الخارجية. وتقوم اللجنة بمراجعة الأمور التي يتم تشخيصها من قبل إدارات التدقيق الداخلي والامتثال في مجموعة البركة و/أو أي من وحداتها التابعة مثل نقاط الضعف أو الخلل في نظم المراقبة.

لجنة الامتثال والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة

يرأس لجنة الامتثال والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة الدكتور خالد عبد الله عتيق (عضو مستقل) وتضم في عضويتها الأستاذ مسعود أحمد البستكي (عضو مستقل) والدكتور زياد أحمد بهاء الدين (عضو مستقل) بالإضافة إلى الأستاذ يوسف حسن خلاوي ممثلًا لهيئة الرقابة الشرعية الموحدة. تجتمع اللجنة 4 مرات على الأقل في السنة، ولكن قد تجتمع أكثر من ذلك بناء على طلب الرئيس.

يتمثل دور اللجنة في ضمان وجود أطر عمل فعّالة للامتثال، ومكافحة غسل الأموال وحوكمة الشركات بالإضافة إلى نشر ثقافة امتثال قوية على مستوى المجموعة، بما في ذلك ضمان تطبيق إجراءات وعمليات وضوابط فعّالة لمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والالتزام بالعقوبات الدولية وقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية ومعايير الإبلاغ المشتركة. تقوم اللجنة بشكل دوري بمراجعة ضوابط ونظم الحوكمة للكشف عن أي نقاط ضعف لتتم معالجتها إن وجدت. نظرًا لوجود المجموعة في العديد من الدول، تقوم اللجنة بالتأكد من الالتزام التام بالتشريعات والقوانين والقواعد الرقابية المحلية بحيث يتم الحفاظ على أعلى مستوى من معايير الامتثال المتوافقة مع ما هو منصوص عليه في المعايير الدولية.

لجنة تمويلات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية التابعة لمجلس الإدارة

يرأس اللجنة الأستاذ ناصر محمد النويس (عضو مستقل)، وتضم اللجنة في عضويتها كذلك الأستاذ عبد الإله عبد الرحيم صباحي (عضو تنفيذي)، والأستاذ سعود صالح الصالح (عضو غير تنفيذي).

واللجنة هي المسؤولة عن قيادة برنامج البركة لتمويلات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية. حيث تُشرف على صياغة السياسات والاستراتيجيات من قبل الإدارة التنفيذية التي تهدف إلى جعل مجموعة البركة وجميع وحداتها التابعة نموذج يحتذى به كرائدة من رواد الأعمال المالية والاستثمارية الإسلامية التي تقدم خدمات مصرفية ومالية بطريقة مسؤولة اجتماعيًا ومستدامة بالتوافق مع مبادئ وأهداف الشريعة الإسلامية.

وتهدف اللجنة إلى التمسك بروح التمويل الإسلامي الذي يفرض المسؤولية الاجتماعية والاستدامة كسمة رئيسية للصيرفة والتمويل الإسلاميين. وتنفذ اللجنة التزامها بروح المسؤولية الاجتماعية والاستدامة المتأصلة في التمويل الإسلامي عن طريق وضع أهداف فصلية وسنوية متنوعة للإدارة التنفيذية.

ويتم تعميم جميع محاضر اجتماعات اللجنة وتقاريرها على جميع أعضاء مجلس الإدارة.

لجان مجلس الإدارة (تتمة)

جدول حضور أعضاء مجلس الإدارة لاجتماعات المجلس واللجان التابعة في عام 2025

الرقم	اسم المجلس / اللجنة / اسم العضو	مجلس الإدارة		عدد الاجتماعات في 2025			5	
		الاجتماع الأول 19/02/2025	الاجتماع الثاني 29/05/2025	الاجتماع الثالث 20/08/2025	الاجتماع الرابع 19/11/2025	الاجتماع الخامس 16/12/2025	عدد الاجتماعات التي حضرها	%
1	الشيخ عبد الله صالح كامل	✓	✓	✓	x	✓	5/4	%80
2	الأستاذ محمد إبراهيم الشروقي	✓	✓	✓	✓	✓	5/5	%100
3	الأستاذ توفيق شاكر مفتي	✓	✓	✓	✓	✓	5/5	%100
4	الأستاذ حسام بن الحاج عمر	✓	✓	✓	✓	✓	5/5	%100
5	الدكتور خالد عبد الله عتيق	✓	✓	✓	✓	✓	5/5	%100
6	الأستاذة داليا حازم خورشيد	✓	✓	✓	✓	✓	5/5	%100
7	الدكتور زياد احمد بهاء الدين	✓	✓	✓	✓	✓	5/5	%100
8	الأستاذ سعود صالح الصالح	✓	✓	✓	✓	✓	5/5	%100
9	الأستاذ عبد الإله صباحي	✓	✓	✓	✓	✓	5/5	%100
10	الأستاذ فهد بن إبراهيم المفرج	✓	✓	✓	✓	✓	5/5	%100
11	الأستاذ مسعود أحمد البستكي	✓	✓	✓	✓	✓	5/5	%100
12	الأستاذ ناصر محمد النويس	x	✓	✓	✓	✓	5/4	%80

الرقم	اسم المجلس / اللجنة / اسم العضو	اللجنة التنفيذية التابعة لمجلس الإدارة	عدد الاجتماعات في 2025	1
		الاجتماع الأول 26/11/2025	عدد الاجتماعات التي حضرها	%
1	الشيخ عبد الله صالح كامل	✓	1 / 1	%100
2	الأستاذ محمد إبراهيم الشروقي	✓	1 / 1	%100
3	الأستاذ حسام بن الحاج عمر	✓	1 / 1	%100
4	الأستاذة داليا حازم خورشيد	✓	1 / 1	%100
5	الأستاذ عبد الإله صباحي	✓	1 / 1	%100
6	الدكتور زياد احمد بهاء الدين	✓	1 / 1	%100

الرقم	اسم المجلس / اللجنة / اسم العضو	لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة		عدد الاجتماعات في 2025		4
		الاجتماع الأول 12/02/2025	الاجتماع الثاني 19/05/2025	الاجتماع الثالث 18/08/2025	الاجتماع الرابع 17/11/2025	عدد الاجتماعات التي حضرها	%
1	الأستاذ فهد بن إبراهيم المفرج	✓	✓	✓	✓	4/4	%100
2	الأستاذ ناصر محمد النويس	✓	✓	✓	✓	4/4	%100
3	الأستاذ توفيق شاكر مفتي	✓	✓	✓	✓	4/4	%100

الرقم	اسم المجلس / اللجنة / اسم العضو	لجنة الترشيحات و المكافآت التابعة لمجلس الإدارة		عدد الاجتماعات في 2025	2
		الاجتماع الأول 13/02/2025	الاجتماع الثاني 16/11/2025	عدد الاجتماعات التي حضرها	%
1	الأستاذ محمد إبراهيم الشروقي	✓	✓	2/2	%100
2	الأستاذة داليا حازم خورشيد	✓	✓	2/2	%100
3	الأستاذ سعود صالح الصالح	✓	✓	2/2	%100

الرقم	اسم المجلس / اللجنة / اسم العضو	لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة		عدد الاجتماعات في 2025		4
		الاجتماع الأول 18/03/2025	الاجتماع الثاني 26/05/2025	الاجتماع الثالث 10/09/2025	الاجتماع الرابع 08/12/2025	عدد الاجتماعات التي حضرها	%
1	الدكتور خالد عبد الله عتيق	✓	✓	✓	✓	4/4	%100
2	الأستاذ مسعود أحمد البستكي	✓	✓	✓	✓	4/4	%100
3	الأستاذ توفيق شاكر مفتي	✓	✓	✓	✓	4/4	%100

الرقم	اسم المجلس / اللجنة / اسم العضو	لجنة تمويلات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية التابعة لمجلس الإدارة		عدد الاجتماعات في 2025	2
		الاجتماع الأول 17/06/2025	الاجتماع الثاني 29/12/2025	عدد الاجتماعات التي حضرها	%
1	الأستاذ ناصر محمد النويس	✓	✓	2/2	%100
2	الأستاذ عبد الإله صباحي	✓	✓	2/2	%100
3	الأستاذ سعود صالح الصالح	x	✓	2/1	%50

الرقم	اسم العضو	لجنة الامتثال والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة			عدد الاجتماعات في 2025	4
		الاجتماع الأول 11/02/2025	الاجتماع الثاني 28/05/2025	الاجتماع الثالث 11/09/2025	الاجتماع الرابع 29/11/2025	عدد الاجتماعات التي حضرها	%
1	الدكتور خالد عبد الله عتيق	✓	✓	✓	✓	4/4	%100
2	الأستاذ مسعود أحمد البستكي	✓	✓	✓	✓	4/4	%100
3	الدكتور زياد احمد بهاء الدين	✓	x	✓	✓	4/3	%75
4	الأستاذ يوسف خلاوي	✓	✓	✓	✓	4/4	%100

السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة

الشيخ عبد الله صالح كامل

رئيس مجلس الإدارة

الشيخ عبد الله صالح كامل هو رئيس مجلس إدارة شركة دله البركة القابضة ورئيس مجلس أمناء مؤسسة صالح عبد الله كامل الإنسانية. كما يترأس مجلس إدارة شركة أم القرى للتنمية والإعمار (مسار)، وشركة دله البركة للاستثمار القابضة، ومؤسسة عكاظ للصحافة والنشر، والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، والغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية، واتحاد الغرف التجارية السعودية، والغرفة التجارية بمكة المكرمة. وشغل الشيخ عبد الله سابقًا عددًا من المناصب التنفيذية في شركة دله البركة القابضة تُوّجت في النهاية بتعيينه في منصب رئيس الشركة والرئيس التنفيذي.

يتمتع الشيخ عبد الله بأكثر من 40 عامًا من الخبرة في مختلف المناصب الرئيسية في الأعمال، كما يشارك في العمل الخيري ومبادرات العمل العام من خلال عضويته في العديد من المنظمات والاتحادات والجمعيات. كما كان عضوًا في مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بجدة لدورتين، وهو أيضًا عضو في جمعية أصدقاء السعودية. الشيخ عبد الله صالح كامل سعودي الجنسية.

الأستاذ/ محمد إبراهيم الشروقي

نائب رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ محمد إبراهيم الشروقي هو نائب رئيس مجلس إدارة مجموعة البركة، ويشغل عضوية مجالس إدارة العديد من المؤسسات المرموقة، بما في ذلك وصاية (صندوق تقاعد أرامكو السعودية)، وهو رئيس مجلس معهد مجالس الإدارات في الخليج، ورئيس مجلس إدارة إنفستكورب العالمية، وهو أيضًا عضو مجلس إدارة إنفستكورب كابيتال بي إل سي أبوظبي.

شغل الأستاذ محمد الشروقي في السابق منصب الرئيس التنفيذي المشارك لشركة الاستثمار إنفستكورب العالمية، والتي انضم إليها في العام 2009 كرئيس لقطاع الأعمال في منطقة الخليج، وخلال فترة خدمته، شارك بدور محوري في تعافي المؤسسة من الأزمة المالية العالمية. كما قاد مبادرات توسع امتياز استثمار المؤسسات بشركة إنفستكورب في دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا. وساعد على ترسيخ مكانة إنفستكورب كأحد أنشط وأكبر المستثمرين في الأسهم الخاصة في المملكة العربية السعودية.

وقبل انضمامه لإنفستكورب، عمل الأستاذ محمد الشروقي في سيتي جروب لمدة 33 عامًا، حيث كان يشغل منصب المدير التنفيذي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والرئيس التنفيذي لدولة الإمارات العربية المتحدة. ومن ضمن إنجازاته العديدة، ساهم في تأسيس سيتي بنك البحرين وترسيخ اسمه كمركز تجاري بارز بين آسيا وأوروبا.

يحمل الأستاذ الشروقي درجة علمية من جامعة الكويت (1973)، وأكمل برنامج الإداريين التنفيذيين في جامعة هارفارد سنة 1988.

الأستاذ توفيق شاكر مفتي

عضو مجلس الإدارة

بخبرة تزيد عن ثلاثة عقود، بنى الأستاذ توفيق شاكر مفتي مسيرة مهنية متميزة في القيادة والتمويل والحوكمة عبر قطاعات متنوعة. إذ شغل منصب رئيس مجموعة الخزينة في إحدى الشركات متعددة الجنسيات الرائدة في الشرق الأوسط، وشغل مناصب قيادية، منها الرئيس التنفيذي وعضو مجلس إدارة العديد من الشركات.

طوال مسيرته المهنية، جمع الأستاذ مفتي بين الرؤية الاستراتيجية والخبرة العملية في مجالات الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية الاستثمارية، والخدمات المصرفية الخاصة، والامتثال. وقد تخصّص في تمويل الشركات والتخطيط المالي في إحدى شركات المحاسبة الخمس الكبرى، وشكلت خبرته التي اكتسبها خلال عمله فيها أساسًا متينًا لمسيرته المهنية متعددة الجوانب.

يشتهر الأستاذ توفيق شاكر مفتي بقدرته على قيادة التغيير وتعزيز أداء المؤسسة، ويواصل مساهمته بخبرته ورؤيته في مجتمع الأعمال. وهو حاصل على بكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال الدولية من جامعة بريدجبورت في كونيكتيكت بالولايات المتحدة الأمريكية.

الأستاذ حسام بن الحاج عمر

عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة – مجموعة البركة

تم تعيين الأستاذ حسام بن الحاج عمر عضوًا في مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة البركة في أكتوبر 2022، بعد أن شغل منصب القائم بأعمال الرئيس التنفيذي منذ يوليو من العام نفسه. كما يشغل منصب رئيس مجلس إدارة بنك البركة التركي للمشاركة، وهو أيضًا عضو في مجالس إدارة فروع المجموعة في الأردن ومصر والجزائر والبحرين، وعضو مجلس إدارة كل من شركة صناع التميز ، والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية (CIBAFI).

يمتلك الأستاذ حسام خبرة واسعة تمتد على مدار 26 عامًا في القطاع المالي والمصرفي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأوروبا، حيث شغل مناصب قيادية عليا في شعاع كابيتال وأملاك للتمويل ومجموعة البركة. وقبل توليه منصبه الحالي، شغل منصب نائب الرئيس التنفيذي ورئيس تطوير الأعمال والاستثمارات، حيث قاد المبادرات الاستراتيجية وتطوير المنتجات وإدارة أنشطة الخزينة على مستوى المجموعة.

تحت قيادته، واصلت مجموعة البركة تعزيز حضورها الإقليمي وتحسين كفاءتها التشغيلية وتحقيق نتائج مالية قياسية تعكس التقدم المستمر في مسيرة التحول التي تنتهجها المجموعة.

الدكتور خالد عبد الله عتيق

عضو مجلس الإدارة

يشغل الدكتور خالد عبد الله عتيق منصب رئيس مجلس إدارة بنك البركة السودان، ومنصب عضو مجلس إدارة كل من بنك البركة التركي للمشاركة وبنك البركة الإسلامي في البحرين. وشغل الدكتور خالد في السابق منصب الرئيس التنفيذي لبيت الأسرة للتمويل المتناهي الصغر في البحرين. كما تقلد منصب المدير التنفيذي للرقابة المصرفية لدى مصرف البحرين المركزي، حيث كان يتولى مسؤولية الترخيص والتفتيش والإشراف على المؤسسات المالية، وضمان امتثال البنوك التي تعمل في البحرين أو تلك التي تأسست فيها، بلوائح مصرف البحرين المركزي. كذلك عمل الدكتور خالد عتيق في مناصب قيادية في العديد من المؤسسات المالية والمصرفية، بما في ذلك نائب للرئيس التنفيذي في فينشر كابيتال بنك في البحرين.

ويتمتع الدكتور خالد بخبرة تتجاوز 40 سنة في الخدمات المصرفية والشؤون المالية والتدقيق والمحاسبة. وكان قد بدأ مسيرته المهنية كأستاذ مساعد في جامعة البحرين، وهو حاصل على شهادة الدكتوراة في المحاسبة من جامعة هل، المملكة المتحدة.

الأستاذة/ داليا خورشيد

عضو مجلس الإدارة

تشغل الأستاذة داليا خورشيد منصب الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لمجموعة بلتون القابضة. وهي تتمتع بخبرة تمتد لأكثر من 30 عامًا في القطاع المالي والمصرفي والحكومي، حيث قدمت الاستشارات لإتمام العديد من الصفقات البارزة على مستوى المنطقة، بما في ذلك عمليات الطرح الخاص واستراتيجيات الاستثمار وصفقات الدمج والاستحواذ.

تمتد المسيرة المهنية للأستاذة داليا لتشمل القطاعين العام والخاص. وقد شغلت سابقًا منصب وزير الاستثمار في جمهورية مصر العربية (2016 - 2017)، حيث قادت عملية تطوير شاملة للإطار التشريعي ذي الصلة، بما في ذلك إصدار قانون الاستثمار الجديد، وقانون الإفلاس، وقانون أسواق المال، هذا إلى جانب تأسيس المجلس الأعلى للاستثمار وإطلاق برنامج الطروحات العامة للشركات المملوكة للدولة.

السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة (تتمة)

وقبل توليها منصبها الوزاري، أمضت الأستاذة داليا خورشيد أكثر من عِقد في مجموعة أوراسكوم للإنشاءات المحدودة، حيث شغلت منصب نائب الرئيس التنفيذي وأمين صندوق المجموعة، وساهمت في قيادة العديد من المبادرات التمويلية التي تجاوزت قيمتها مليارات الدولارات، بما في ذلك صفقات تمويل المشاريع في العديد من البلدان. وقبل ذلك، تقلّدت الأستاذة داليا مناصب عليا في كل من سيتي بنك والبنك التجاري الدولي.

تشغل الأستاذة داليا خورشيد حاليًا عضوية مجالس إدارة شركة سوديك، ومجموعة البركة (البحرين والجزائر)، وميرا بنك في صربيا، والكلية الأمريكية بالقاهرة، ومؤسسة (Endeavor Egypt). تحمل الأستاذة داليا شهادة بكالوريوس إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية بالقاهرة، كما أكملت برنامج الإداريين التنفيذيين في كلية هارفارد للأعمال.

وتقديرًا لإنجازاتها القيادية، تم اختيار الأستاذة داليا خورشيد ضمن قائمة فوربس الشرق الأوسط لأفضل 100 رئيس تنفيذي (2024)، وتم اختيارها أيضًا ضمن قائمة فوربس لأقوى 100 سيدة أعمال (2025)، وتم تكريمها تقديرًا لدورها البارز في تعزيز مبادرات التمويل الأخضر والاستدامة.

الدكتور/ زياد أحمد بهاء الدين

عضو مجلس الإدارة

الدكتور زياد أحمد بهاء الدين محام مصري وخبير في القانون المالي والاستثمار وقوانين الشركات والحوكمة والامتثال والتشريعات الاقتصادية. ويشغل حاليًا منصب المؤسس والشريك المدير في مكتب بهاء الدين للمحاماة بالتعاون مع مكتب (Bonelli Erede) الإيطالي، وهو أيضًا مؤسس ومستشار أول في شركة طيبة للاستشارات.

يشغل الدكتور زياد منصب رئيس مجلس الإدارة غير التنفيذي لبنك الإسكندرية (مجموعة انتيسا سان باولو)، وعضو غير تنفيذي في العديد من مجالس إدارة الشركات بما في ذلك شركة إم تي أي مصر، سيناء للأسمنت الأبيض، سامكريت للتنمية الصناعية، بساطة القابضة للمدفوعات المالية، بدر الدين للتطوير العقاري، ومستشفى السلام في المهندسين.

كذلك تقلد الدكتور زياد بهاء الدين في السابق العديد من المناصب الرسمية المرموقة في جمهورية مصر العربية، بما في ذلك نائب رئيس الوزراء للتنمية الاقتصادية، ووزير التعاون الدولي، وعضو مجلس النواب، ورئيس هيئة الرقابة المالية، ورئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، كما كان عضوا غير تنفيذي في مجلس إدارة البنك المركزي المصري.

ويقوم الدكتور زياد بنشر مقال أسبوعي في جريدة المصري اليوم. كما قام بتدريس القانون في جامعة القاهرة، وكان محاضرًا زائرًا في كلية القانون بجامعة بكين في مدينة شنزن بالصين. وهو عضو مجلس أمناء مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي والجامعة الأمريكية في القاهرة.

حصل الدكتور زياد على درجة الدكتوراة في القانون المالي من كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، وماجستير في القانون التجاري الدولي من جامعة كينجز كوليدج لندن، وبكالوريوس في الاقتصاد من الجامعة الأمريكية بالقاهرة، وبكالوريوس في القانون من جامعة القاهرة. وتخرج في مدرسة جيزويت الثانوية الفرنسية بالقاهرة.

الأستاذ سعود صالح الصالح

عضو مجلس الإدارة

يشغل الأستاذ سعود صالح الصالح حاليًا عضوية مجلس إدارة شركة إعمار المدينة الاقتصادية. كما شغل العديد من المناصب المرموقة، بما في ذلك رئيس مجلس أمناء منتدى الرياض الاقتصادي ورئيس مجلس إدارة شركة صائب - بي أن بي باريبا لإدارة الأصول، ونائب رئيس مجلس إدارة أمريكان إكسبريس المملكة العربية السعودية المحدودة.

كذلك كان الأستاذ سعود عضوًا في مجلس إدارة كل من الهيئة العامة للاستثمار، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وصندوق التعليم العالي، والمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة في المملكة العربية السعودية، وشركة أوركس السعودية للتأجير التمويلي، ومجموعة بوينج للتكنولوجيا الصناعية، وشركة أملاك الدولية للتطوير والتمليك العقاري، وشركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين التعاوني (ميدغلف).

يتمتع الأستاذ سعود بخبرة واسعة تمتد على مدار 34 عامًا في القطاع المصرفي، إذ بدأ مسيرته المهنية في البنك العربي الوطني في الرياض. كما تدرج في المناصب الإدارية في البنك السعودي للاستثمار حتى أصبح المدير العام للبنك. ثم عين لاحقًا أمينًا عامًا للمجلس الاقتصادي الأعلى في المملكة العربية السعودية برتبة وزير.

الأستاذ سعود سعودي الجنسية وحاصل على بكالوريوس إدارة أعمال من جامعة بورتلاند ستيت، أوريغون في الولايات المتحدة الأمريكية، وماجستير في الاقتصاد من جامعة رود آيلاند الأمريكية، كما أكمل العديد من الدورات المتقدمة في المجالين المالي والقانوني.

الأستاذ/ عبد الإله عبد الرحيم صبّاحي

عضو مجلس الإدارة

يشغل الأستاذ عبد الإله عبد الرحيم صباحي منصب الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة لدار صالح في المملكة العربية السعودية، وعضو مجلس الإدارة في شركة دلة البركة القابضة وحلواني أخوان في السعودية. كما يتولى الأستاذ عبد الإله قيادة العديد من المؤسسات المالية بصفته رئيس مجلس إدارتها، ومنها بنك البركة تونس، وبنك البركة الجزائر، وشركة البحيرة للتطوير والاستثمار، وبيت الإيجار المالي التونسي السعودي، وشركة الأمانة تكافل، ومعرض تونس الدولي في تونس. علاوة على ذلك، يشغل الأستاذ عبد الإله مناصب رئاسة وعضوية مجالس إدارة العديد من الشركات الدولية الأخرى.

ويتمتع الأستاذ عبد الإله بخبرة في مجال الصيرفة والأعمال الدولية تزيد عن 40 عامًا، قضى منها الثلاثة عقود الأخيرة مع مجموعة دلة البركة في المملكة العربية السعودية، حيث كان يشغل منصب نائب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والموارد البشرية. الأستاذ عبد الإله سعودي الجنسية وحاصل على بكالوريوس في المحاسبة من جامعة الملك عبد العزيز في المملكة العربية السعودية.

الأستاذ/ ناصر محمد علي النويس

عضو مجلس الإدارة

يشغل الأستاذ ناصر محمد علي ناصر النويس منصب رئيس مجلس إدارة شركة روتانا لإدارة الفنادق، وهو أيضًا رئيس مجلس إدارة شركة أسواق للإدارة والخدمات منذ إطلاقها في عام 1999، وتقع كلتا الشركتين في أبوظبي بالإمارات العربية المتحدة.

وشغل الأستاذ النويس في السابق منصب المدير العام لصندوق أبوظبي للتنمية، كما تقلد العديد من المناصب القيادية، ومنها رئيس مجلس إدارة المجموعة العربية للتأمين في المنامة بالبحرين، وعضو مجلس إدارة دانا غاز في الشارقة بالإمارات العربية المتحدة خلال الفترة من 2009 إلى 2019. وتشمل مناصبه البارزة الأخرى منصب وكيل وزارة المالية والصناعة في حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 1992.

يتمتع الأستاذ ناصر بأكثر من 40 عامًا من الخبرة في مجال الأعمال والتأمين والتطوير العقاري، كما حصل على العديد من الأوسمة الرفيعة تقديرا لإسهاماته في القطاع، بما في ذلك جائزة الإنجاز مدى الحياة في مؤتمر الاستثمار العربي الفندقي في عام 2011، وجائزة الريادة في صناعة السياحة في العالم العربي (الملتقى والمعرض العربي الدولي للسياحة والسفر) في عام 2003، وجائزة مبتكر العام في مجال الفنادق (جوائز ديبا لفنادق الشرق الأوسط) في عام 2004.

السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة (تتمة)

الأستاذ ناصر حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال والإدارة العامة من جامعة نيويورك عام 1974.

الأستاذ فهد بن إبراهيم المفرج

عضو مجلس الإدارة

يتمتع الأستاذ فهد بـ31 عامًا من الخبرة الواسعة، حيث تقلّد العديد من المناصب القيادية العليا في القطاعين المالي والمصرفي. وشغل في السابق منصب عضو مجلس إدارة مجموعة سامبا المالية، وبنك التنمية الاجتماعية، والشركة السعودية المغربية للاستثمار وشركة يقين المالية. كما شغل منصب العضو منتدب والرئيس التنفيذي لعدد من الشركات المدرجة في السوق المالية، وتقلد أيضًا منصب مدير إدارة الإشراف المصرفي في البنك المركزي السعودي حتى العام 2012.

وعلى مدار مسيرته المهنية، كان الأستاذ فهد عضوًا نشطًا في لجان رفيعة المستوى، بما في ذلك لجنة بازل للرقابة المصرفية، ومجموعة بازل للتنسيق وغيرها من اللجان الرقابية.

كذلك شارك الأستاذ فهد في دورات تدريبية موسعة مع هيئات دولية بارزة مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وهيئة الخدمات المالية البريطانية، ومؤسسة النقد السنغافورية، ومركز تورنتو للقيادة التنفيذية، وجامعة هارفارد، ومعهد الإدارة الإيرلندي وغيره.

الأستاذ فهد حاصل على بكالوريوس علوم إدارية من جامعة الملك عبد العزيز.

الأستاذ مسعود أحمد البستكي

عضو مجلس الإدارة

الأستاذ مسعود أحمد البستكي هو عضو مجلس إدارة بنك البركة الإسلامي في البحرين، وهو مصرفي تنفيذي متميز يتمتع بخبرة تزيد عن 36 عامًا في مجال الخدمات المصرفية والأعمال الدولية. وتمتد خبرته لتشمل الخدمات المصرفية التقليدية، والخدمات المصرفية الإسلامية والخدمات المصرفية الاستثمارية الدولية.

وعلى مدار مسيرته المهنية، شارك الأستاذ البستكي في العديد من الأنشطة المصرفية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية وأمريكا اللاتينية وأوروبا وآسيا. كما شغل سابقًا مناصب رئيسية في مؤسسات مالية مرموقة، بما في ذلك بنك البحرين والكويت، وبنك ABC الإسلامي، وبنك جي بي مورغان تشيس، وبنك بي إم آي، وفينشر كابيتال بنك. كذلك تقلد الأستاذ البستكي عدة مناصب أبرزها رئيس المؤسسات المالية في بنك جي بي مورغان تشيس، ورئيس قسم الخدمات المصرفية الإسلامية في بي إم آي بنك ورئيس قسم الاكتتاب في فينشر كابيتال بنك. وهو حاليًا عضو مجلس إدارة بيت الأسرة للتمويل المتناهي الصغر في البحرين.

وإلى جانب القطاع المصرفي، تمتد خبرة الأستاذ مسعود إلى قطاع الطيران حيث شغل منصب الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة إيروليز لتأجير الطائرات والمعدات. وكان أيضًا الشريك المؤسس والعضو المنتدب لشركة توسيز لاستشارات الأسهم.

الأستاذ مسعود حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال ودبلوم الدراسات العليا في الأعمال والمالية من جامعة البحرين.

الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية

يتم انتخاب أعضاء الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية (الهيئة الشرعية) من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية لمدة ثلاث سنوات بناء على توصية من مجلس الإدارة. ولدى الهيئة سلطة مركزية لإصدار الفتاوى والقرارات الشرعية ومراقبة الفتاوى الصادرة عن الهيئات الشرعية المحلية. وتمتلك الهيئة الصلاحيات التالية:

- الإشراف على عمليات وأنشطة المجموعة لضمان التزامها بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.
- مراقبة ومراجعة المعاملات لضمان الالتزام التام بقرارات الهيئة.
- مراجعة ملفات وسجلات ووثائق المجموعة في أي وقت. وللهيئة الشرعية الحق في طلب أي معلومات تراها ضرورية كما تعتمد كافة المستندات المعنية المتعلقة بالمنتجات والخدمات الجديدة، ويشمل ذلك العقود، والاتفاقيات، والمواد التسويقية والترويجية أو المستندات القانونية الأخرى المستخدمة في معاملات أعمال المجموعة.

تعمل الهيئة الشرعية ضمن نظامها الداخلي الذي وضح سياساتها وإجراءاتها ومسؤولياتها، ويكون للهيئة الشرعية أثناء اضطلاعها بمهامها الحق الكامل في التواصل مع مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وإدارة وموظفي الوحدات التابعة. بالإضافة إلى استعراض وتقديم المشورة فيما يتعلق بالامتثال الشرعي في جميع المنتجات والخدمات.

الامتثال الشرعي

تولي مجموعة البركة اهتمامًا بالغًا للامتثال الشرعي سواء في معاملات المقر الرئيسي أو الوحدات التابعة للمجموعة. وتقوم سياسة الامتثال على الالتزام بالقواعد والمبادئ الشرعية التي تنص عليها معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وقرارات المجلس المركزي للرقابة الشرعية بالإضافة إلى الهيئة الشرعية. وتلتزم جميع وحدات المجموعة بالامتثال للمعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والفتاوى والقرارات المعممة من الهيئة الشرعية بالقدر الذي لا يتعارض مع القوانين المحلية.

اجتماعات الهيئة الشرعية

تجتمع الهيئة الشرعية ما لا يقل عن 6 مرات في السنة. ويتم دفع أتعاب سنوية لأعضاء الهيئة، بالإضافة إلى بدل حضور الاجتماعات لعضو الهيئة عن كل اجتماع حضره مع تعويضه عن نفقات السفر حسب مقتضى الحاجة. ولا يتم دفع أي مكافأة مرتبطة بأداء المجموعة لأعضاء الهيئة الشرعية.

السير الذاتية لرئيس وأعضاء الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية

الشيخ الدكتور/ سعد بن ناصر الشثري

الرئيس

الشيخ الدكتور سعد بن ناصر الشثري حاصل على درجة الدكتوراة من كلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض. وهو عضو هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية ومستشار بالديوان الملكي. وعلى مدار مسيرته المهنية في كلية الشريعة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، تدرج في المناصب من معيد إلى محاضر إلى أستاذ مساعد، ثم ترقي إلى أستاذ مشارك. بلغت مؤلفات الشيخ الدكتور الشثري 65 مؤلفًا في الفقه المقارن وأصول الفقه، بالإضافة إلى العديد من البحوث العلمية.

السير الذاتية لرئيس وأعضاء الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية (تتمة)

الشيخ الدكتور/ عبد اللطيف محمود آل محمود

نائب الرئيس

يحمل الشيخ الدكتور عبد اللطيف محمود آل محمود درجة الدكتوراة في السياسة الشرعية من المعهد العالي لأصول الدين بتونس التابع لجامعة الزيتونة. كما يحمل درجة ماجستير آداب في الفقه المقارن ودرجة البكالوريوس في الشريعة من كلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر الشريف، بالإضافة إلى درجة الدبلوم في التربية من جامعة عين شمس بالقاهرة. شغل الشيخ الدكتور آل محمود منصب رئيس قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية في جامعة البحرين من 2001 إلى 2004، وكان أستاذًا للدراسات الإسلامية في الجامعة نفسها منذ عام 1985.

وهو عضو نشط في العديد من هيئات الرقابة الشرعية في مؤسسات مالية إسلامية، بما في ذلك بنك البحرين الإسلامي وشركة التكافل الدولية وبنك ABC الإسلامي. وهو أيضًا عضو في المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في البحرين.

الشيخ/ عبد الله بن سليمان بن محمد المنيع

عضو

يحمل الشيخ عبد الله بن سليمان بن محمد المنيع درجة ماجستير آداب في الفقه والاقتصاد من كلية العلوم المالية في المملكة العربية السعودية. وهو عضو في اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بالمملكة العربية السعودية، وهي لجنة تضم العديد من كبار العلماء. وهو أيضًا عضو في عدد من المجامع الفقهية الإسلامية المرموقة منها مجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة، ومجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة، المملكة العربية السعودية. كما شغل الشيخ سابقًا منصب كبير القضاة في المحكمة العليا في مكة المكرمة، وهو أيضًا عضو في المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بمملكة البحرين. والشيخ عبد الله ما زال عضوًا في العديد من الهيئات الشرعية لدى المؤسسات المالية الإسلامية في المملكة العربية السعودية ومنطقة الخليج.

الشيخ الدكتور/ العياشي الصادق فداد

عضو

الشيخ الدكتور العياشي الصادق فداد حاصل على درجة الدكتوراة في الاقتصاد الإسلامي بتقدير ممتاز من جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ودرجة الماجستير في التخصص نفسه من الجامعة نفسها، والبكالوريوس في الشريعة الإسلامية - تخصص الفقه والأصول من كلية الشريعة - جامعة أم القرى - مكة المكرمة.

الشيخ الدكتور العياشي الصادق فداد لديه خبرة 28 سنة في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وشغل عددًا من المناصب الوظيفية في المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب - البنك الإسلامي للتنمية آخرها مدير شعبة خدمات الاستشارات بالإنابة.

وكان عضوًا في المجلس الشرعي التابع لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) - مملكة البحرين، وعضو المجلس الشرعي للوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف، وعضو اللجنة الشرعية لصندوق ثمار - شركة الخليج المتحد، وخبير بمجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة. وهو حاليًا عضو لجنة إعداد المعايير الشرعية بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

الشيخ الأستاذ/ يوسف حسن خلاوي

عضو

الأستاذ يوسف حسن خلاوي متخصص في الشريعة وأصولها والقانون الدولي. وقد تخرج مع مرتبة الشرف في كلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كما تلقى تدريبًا قانونيًا في أكثر من مؤسسة قانونية عالمية في فرانكفورت وجنيف ولندن، وأسس لاحقًا مجموعة قانونية متخصصة في لندن، والتي تمتلك فروعًا في عدد من دول العالم. وقد شغل الأستاذ خلاوي منصب معيد بكلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

ومنذ عام 2000، أسس العديد من المحافظ وصناديق الاستثمار الإسلامية، بالإضافة إلى عدد كبير من الشركات المملوكة لمستثمرين في أكثر من 70 دولة حول العالم. وهو عضو في مجالس إدارة العديد من الشركات العالمية، منها المركز السعودي للتحكيم التجاري، الرياض. وهو أيضًا عضو في مجلس الأمناء في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

الدكتور/ التيجاني الطيب محمد

سكرتير الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية والمراقب الشرعي

يتمتع الدكتور التيجاني الطيب محمد بخبرة واسعة تمتد على مدار 16 عامًا في مجال الصيرفة والتمويل الإسلامي. وكان قد انضم إلى مجموعة البركة في نوفمبر 2007. الدكتور التيجاني مستشار ومدقق شرعي معتمد (CSAA) من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي). وهو حاصل على درجة الدكتوراة في أصول الفقه من جامعة الخرطوم في السودان، شغل الدكتور التيجاني في السابق منصب عضو الهيئة الشرعية في شركة إتقان كابيتال، وكان أستاذًا في كل من كلية السلطان زين العابدين، والجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

جدول اجتماعات الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية

عقدت الهيئة الشرعية 6 اجتماعات خلال العام 2025. وفيما يلي تفاصيل العضوية وعدد الاجتماعات التي حضرها كل عضو:

الاسم	المنصب	عدد الاجتماعات التي حضرها
الشيخ الدكتور/ سعد بن ناصر الشثري	رئيس الهيئة	5
الشيخ الدكتور/ عبد اللطيف محمود آل محمود	نائب رئيس الهيئة	6
الشيخ/ عبد الله بن سليمان بن محمد المنيع	عضو	6
الشيخ الدكتور/ العياشي الصادق فداد	عضو	6
الشيخ الأستاذ/ يوسف حسن خلاوي	عضو	6

الإدارة التنفيذية

لقد فوض مجلس الإدارة لفريق الإدارة التنفيذية لمجموعة البركة المسؤولية الأساسية عن تنفيذ استراتيجية المجموعة وتشخيص وتقييم المخاطر الرئيسية في أعمال المجموعة وعن تصميم وإدارة نظم مراقبة داخلية مناسبة. وتشمل المسؤوليات الأخرى للإدارة التنفيذية تأمين تنفيذ قرارات مجلس الإدارة، والتحقق من قيام المجموعة بالعمل في جميع الأوقات وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية السمحة. وتنفيذ قرارات وتوصيات الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية وتزويد مجلس الإدارة بالتحليلات، والتقييمات والتوصيات فيما يتعلق بنشاطات المجموعة، وتزويد مصرف البحرين المركزي بجميع المعلومات المطلوبة بموجب قانون مصرف البحرين المركزي واللوائح المعنية. كما تقوم الإدارة التنفيذية بتعميم القرارات الاستراتيجية والقرارات المركزية الأخرى التي يتم اتخاذها على مستوى الشركة الأم على الوحدات التابعة للمجموعة وبذلك يتم التأكد من تنفيذ سياسات وطرق عمل وإجراءات العمليات العامة الموحدة للمجموعة من قبل جميع وحداتها.

وبنهاية عام 2025، كان فريق الإدارة التنفيذية يتألف من الرئيس التنفيذي للمجموعة ورؤساء إدارات كل من: الائتمان والمخاطر، والتدقيق الداخلي، والخزينة والمؤسسات المالية، والاتصالات المؤسسية والاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة، والتخطيط الاستراتيجي والاستثمارات، والتدقيق الشرعي الداخلي، والامتثال بالمجموعة والحوكمة وشؤون مجلس الإدارة ومسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال، والمالية، وتقنية المعلومات، والعمليات والمساندة، والمراقب الشرعي، ومسؤول الشؤون الرقمية. علاوة على ذلك، تمارس الإدارة التنفيذية مسؤوليتها في الإدارة من خلال عدد من اللجان تكون لها مسؤوليات محددة، ومن ضمن هذه اللجان ما يلي:

لجنة الإدارة التنفيذية

يتمثل دور لجنة الإدارة التنفيذية في تأمين أداء وتنفيذ الأهداف الاستراتيجية للمجموعة وتنفيذ القرارات التشغيلية وغيرها من قرارات مجلس الإدارة بالإضافة إلى أي أمور أخرى يتم تفويضها إلى إدارة المجموعة من قبل مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي للمجموعة. يترأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة، وتضم في عضويتها رؤساء إدارات الائتمان والمخاطر، والخزينة والمؤسسات المالية، والمالية، والامتثال بالمجموعة والحوكمة وشؤون مجلس الإدارة ومسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال، والتخطيط الاستراتيجي والاستثمارات، وتقنية المعلومات، والعمليات والمساندة، والاتصالات المؤسسية والاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة، والمراقب الشرعي، ومسؤول الشؤون الرقمية، ومدير الموارد البشرية، علاوة على رئيس التدقيق الداخلي ورئيس التدقيق الشرعي الداخلي كعضوين مراقبين.

لجنة الموجودات والمطلوبات

تتمثل مسؤولية لجنة الموجودات والمطلوبات في مراقبة منظومة المركز الرئيسي للمجموعة الخاصة بالأصول والالتزامات إلى جانب التعرضات التي لا تشملها الميزانية العمومية بهدف تعظيم القيمة لصالح المساهمين، وحماية أصول العملاء، وتحسين الربحية، وتعزيز رأس المال، وحماية المجموعة من الظروف المالية غير المواتية. وتقوم اللجنة أيضًا بمراقبة مخاطر السيولة ومخاطر معدل الربح ومخاطر السوق وكفاية رأس المال، في حين تتولى إدارة الخزينة والمؤسسات المالية تنفيذ القرارات التي تحد من هذه المخاطر.

كما تقوم اللجنة بضمان المحافظة على السيولة الكافية وتوفير التمويل المناسب لاحتياجات أعمال وخطط التوسع والمتطلبات التنظيمية للمركز الرئيسي للمجموعة.

يرأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة، وتضم في عضويتها رؤساء إدارات الائتمان والمخاطر، والخزينة والمؤسسات المالية، والتخطيط الاستراتيجي والاستثمارات، والمالية.

لجنة الائتمان بالمقر الرئيسي

تشكل لجنة الائتمان بالمقر الرئيسي الجهة المخوّلة بالموافقة على حدود البلدان والمؤسسات المالية / التعرضات الائتمانية. يترأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة ويتم اختيار الأعضاء المتبقيين من بين مسؤولي الإدارة التنفيذية، والذين يشملون رئيس إدارة الائتمان والمخاطر.

لجنة الأصول المتعثرة والمخصصات

تتمثل مسؤولية لجنة الأصول المتعثرة والمخصصات في تعزيز أفضل الممارسات المصرفية ومراقبة مختلف أنواع المحافظ الائتمانية (أي محفظة المؤسسات والمحفظة التجارية ومحفظة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحفظة الأفراد وغيرها) داخل مجموعة البركة ووحداتها التابعة، مع التركيز بشكل خاص على التعرضات المتعثرة والتعرضات متأخرة السداد والتعرضات التي تمت إعادة هيكلتها والمخصصات ذات الصلة.

يترأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة وتتألف من العديد من أعضاء الإدارة التنفيذية لمجموعة البركة، بما في ذلك كل من رئيس إدارة الائتمان والمخاطر، ورئيس الإدارة المالية، وممثلون من إدارتي الائتمان والمخاطر والمالية.

لجنة الرقمنة وتقنية المعلومات وأمن المعلومات

تتولى لجنة الرقمنة وتقنية المعلومات وأمن المعلومات مسؤولية التحكم في استراتيجيات الرقمنة وتقنية المعلومات وأمن المعلومات والإشراف عليها على مستوى المركز الرئيسي للمجموعة والوحدات التابعة، كما تضمن توافقها مع أهداف المجموعة والأعمال المحلية. وتضطلع اللجنة كذلك بمهام مراجعة المشاريع الرئيسية واعتمادها، ومراقبة الأمن السيبراني، وتوحيد أدوات تكنولوجيا المعلومات. تدعم اللجنة أيضًا مبادرات التحوّل الرقمي، وتعمل على ضمان استمرارية الأعمال وتحديث النُظم الأساسية في الوقت ذاته. علاوة على ذلك، فإن رفع تقارير دورية إلى مجلس إدارة مجموعة البركة يضمن المواءمة الاستراتيجية وإدارة المخاطر.

يترأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة، وتضم في عضويتها رؤساء إدارات الائتمان والمخاطر، والتخطيط الاستراتيجي والاستثمارات، والمالية، وتقنية المعلومات، بالإضافة إلى رئيس الشؤون الرقمية، ورئيس أمن المعلومات.

لجنة الزكاة والتبرعات

تم تشكيل لجنة الزكاة والتبرعات بناءً على تفويض المساهمين للإدارة التنفيذية لتوزيع الزكاة نيابة عنهم. ووفقًا للصلاحيات الموكلة إلى هذه اللجنة، فإن مهام الإشراف على التبرعات وإدارتها تقع أيضًا ضمن نطاق مسؤولياتها. وقد وضعت الإدارة في حسبانها العديد من الاعتبارات المهمة عند تشكيل هذه اللجنة، والتي من شأنها تحسين آليات الحوكمة والحفاظ على الشفافية أثناء عملية التوزيع الموكلة إليها، وذلك مع الالتزام بأحكام الشريعة والضوابط الإجرائية التي تكفل إطارًا قويًا للرقابة ومعايير تتميز بالنزاهة والشفافية والإدارة الحكيمة.

يترأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة، وتضم في عضويتها المراقب الشرعي وممثلين عن إدارات الامتثال والخزينة والمالية، علاوة على عضو مراقب من إدارة التدقيق الشرعي الداخلي.

لجان أخرى

تقوم الإدارة التنفيذية بتشكيل لجان خاصة كلما تطلب الأمر التعامل مع أمور ومبادرات محددة تقوم بها المجموعة من وقت لآخر.

الإدارة التنفيذية (تتمة)

السير الذاتية لأعضاء الإدارة التنفيذية

الأستاذ حسام بن الحاج عمر

عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة – مجموعة البركة

تم تعيين الأستاذ حسام بن الحاج عمر عضوًا في مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة البركة في أكتوبر 2022، بعد أن شغل منصب القائم بأعمال الرئيس التنفيذي منذ يوليو من العام نفسه. كما يشغل منصب رئيس مجلس إدارة بنك البركة التركي للمشاركة، وهو أيضًا عضو في مجالس إدارة فروع المجموعة في الأردن ومصر والجزائر والبحرين، وعضو مجلس إدارة كل من شركة صناع التميز ، والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية (CIBAFI).

يمتلك الأستاذ حسام خبرة واسعة تمتد على مدار 26 عامًا في القطاع المالي والمصرفي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأوروبا، حيث شغل مناصب قيادية عليا في شعاع كابيتال وأملاك للتمويل ومجموعة البركة. وقبل توليه منصبه الحالي، شغل منصب نائب الرئيس التنفيذي ورئيس تطوير الأعمال والاستثمارات، حيث قاد المبادرات الاستراتيجية وتطوير المنتجات وإدارة أنشطة الخزينة على مستوى المجموعة.

تحت قيادته، واصلت مجموعة البركة تعزيز حضورها الإقليمي وتحسين كفاءتها التشغيلية وتحقيق نتائج مالية قياسية تعكس التقدم المستمر في مسيرة التحول التي تنتهجها المجموعة.

الأستاذ/ أزهار عزيز دوقار

نائب رئيس أعلى - رئيس الائتمان والمخاطر

الأستاذ أزهار عزيز دوقار لديه نحو 31 عامًا من الخبرة المصرفية اكتسبها خلال عمله مع مؤسسات مرموقة مثل مجموعة سيتي المصرفية وبنك إيه بي إن امرو وبنك أبوظبي الوطني. وتشمل خبراته العديد من مجالات الأعمال، بما في ذلك قطاعا الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية الاستثمارية. وعلى مدار مسيرته المهنية، تقلد الأستاذ دوقار العديد من المناصب العليا في مجال الائتمان وإدارة المخاطر، بما في ذلك رئيس إدارة المخاطر في شركة دي آي بي كابيتال (الذراع المصرفي الاستثماري لبنك دبي الإسلامي)، ورئيس إدارة المخاطر في سامبا كابيتال في المملكة العربية السعودية، ورئيس إدارة المخاطر في بنك أبوظبي الوطني. وقبل انضمامه إلى مجموعة البركة، شغل منصب رئيس قسم الائتمان في قطاع الخدمات المصرفية للجملة والمصرفية العالمية لدى بنك أبوظبي الوطني. كما كان عضو مجلس إدارة في بنك دبي الإسلامي في باكستان.

وقد عمل الأستاذ دوقار عبر خطوط الدفاع الثلاثة في القطاع المصرفي - أي أخذ المخاطر، والرقابة على المخاطر وتعهد المخاطر - على مستوى المصارف التقليدية والإسلامية على حدٍ سواء. يحمل الأستاذ دوقار درجة البكالوريوس من جامعة بنسلفانيا، ودرجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة براون، حيث ركزت أطروحته على التمويل الإسلامي.

الأستاذ/ محمد العلوي

نائب رئيس أعلى - رئيس التدقيق الداخلي

يتمتع الأستاذ محمد العلوي بخبرة واسعة تمتد على مدار 28 سنة في مجال التدقيق الخارجي والداخلي، خاصة في مجال التدقيق على البنوك الإسلامية، ويعمل تحت الإشراف المباشر للجنة التدقيق التابعة لمجلس إدارة مجموعة البركة، وهو أيضًا سكرتير اللجنة. علاوة على ذلك، يشارك الأستاذ محمد كمراقب في اجتماعات لجان التدقيق الخاصة بالوحدات التابعة لمجموعة البركة. وقبل انضمامه إلى مجموعة البركة، عمل الأستاذ محمد كمدير للتدقيق الداخلي في بنك الإثمار، كما عمل سابقًا في كبريات شركات المحاسبة العالمية مثل شركة برايس ووترهاوس كوبرز وإرنست ويونغ. الأستاذ محمد زميل جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين البريطانية (FCCA) وكذلك عضو معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز (ICAEW).

الأستاذ/ سهيل تهامي

نائب رئيس أعلى - رئيس الخزينة والمؤسسات المالية

يتمتع الأستاذ سهيل تهامي بـ28 عامًا من الخبرة في كل من الأعمال المصرفية التقليدية والإسلامية، بالإضافة إلى مجموعة متنوعة من الأعمال الأخرى. وهو مسؤول بشكل مباشر عن إدارة سيولة مجموعة البركة، وتعزيز الربحية وإدارة التدفقات النقدية لمجموعة البركة مع تعزيز علاقات المجموعة مع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى. وهو مسؤول أيضًا عن تطوير أعمال المجموعة، بما في ذلك تنسيق مبادرات التمويل التجاري عبر الوحدات المصرفية للمجموعة.

وكان قد شغل سابقًا منصب نائب رئيس أعلى - قسم الخزينة والاستثمارات في شركة سيرة للاستثمارات في مملكة البحرين، حيث أمضى قرابة 12 عامًا بعد أن قام بتأسيس وتطوير وإدارة قسم الخزينة. ومن خلال المنصب، قام أيضًا بإدارة علاقات المساهمين والمستثمرين. وقبل عمله في سيرة، أمضى أكثر من 7 سنوات في البحرين بنك والكويت في مملكة البحرين، حيث شملت خبرته جميع وظائف الخزينة، بما في ذلك إدارة محفظة الدخل الثابت، وتداول العملات الأجنبية وأسعار الفائدة، ورئاسة قسم سوق المال، وإدارة السيولة.

الأستاذ سهيل هو عضو في معهد (CFA) وحائز على درجة محلل مالي معتمد (CFA). وهو يحمل أيضًا شهادة محاسب قانوني معتمد (CPA) من جامعة إيلينوي، وعضو في المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين. ويحمل الأستاذ سهيل شهادة الماجستير التنفيذي في إدارة الأعمال بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف من الدرجة الأولى، وشهادة البكالوريوس في المحاسبة بتقدير امتياز من جامعة البحرين.

الدكتور/ محمد مصطفى خميرة

نائب رئيس أعلى – رئيس التخطيط الاستراتيجي والاستثمارات

يتمتع الدكتور محمد مصطفى خميرة بخبرة تزيد عن 29 عامًا في التمويل الإسلامي والخدمات المصرفية والاستشارات الإدارية والتعليم. وقد انضم إلى إدارة التخطيط الاستراتيجي في مجموعة البركة في عام 2017، وتم تعيينه رئيسًا لقسم التخطيط الاستراتيجي في نوفمبر 2019. بالإضافة إلى مسؤولياته كرئيس لقسم التخطيط الاستراتيجي والاستثمارات، فإنه يمثل حاليًا مجموعة البركة كعضو في مجالس إدارة ولجان مجالس الإدارة في كلّ من بنك البركة الجزائر، وبنك البركة تونس، وبنك البركة المحدود - جنوب أفريقيا.

قبل انضمامه إلى مجموعة البركة في فبراير 2017، شغل الدكتور محمد مصطفى عدة مناصب إدارية في مؤسسات عالمية وخليجية مرموقة، حيث عمل كمدير هيكلة المنتجات والتنسيق الشرعي لمصرف الإمارات الإسلامي بدبي لما يزيد عن ثمانية أعوام. وكان يشغل قبل ذلك منصب الرئيس التنفيذي للعمليات والمؤسس الشريك لشركة تعليم وشركة بيكون للتعليم لمدة عام في دبي. كما عمل الدكتور محمد مصطفى في شركة ماكينزي وشركاؤه لمدة ثلاثة أعوام في مكتب الشركة الإقليمي في دبي.

وقد بدأ مسيرته المهنية في الصيرفة الإسلامية مع مصرف فيصل الإسلامي في البحرين في منتصف التسعينات من القرن الماضي، حيث شغل عدة مناصب، كان آخرها منصب نائب الرئيس للخدمات المصرفية للشركات والاستثمار. الدكتور محمد مصطفى حاصل على درجتي الدكتوراة والماجستير في الهندسة الميكانيكية من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT) في مدينة كامبريدج، ولاية ماساتشوستس، الولايات المتحدة الأمريكية وبتخصص فرعي في الإدارة. وقد أكمل شهادة البكالوريوس في الهندسة الميكانيكية من جامعة مينيسوتا بالولايات المتحدة الأمريكية في عام 1986.

وفي عام 2019، أكمل بنجاح برنامج الشهادة المهنية من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا في «التحول الرقمي من الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء إلى 'كلاود' و'بلوكتشين' والأمن السيبراني».

السير الذاتية لأعضاء الإدارة التنفيذية (تتمة)

الأستاذ/ عبد الملك مزهر

نائب رئيس أعلى - رئيس إدارة الامتثال بالمجموعة والحوكمة وشؤون مجلس الإدارة، ومسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال

انضم الأستاذ عبد الملك إلى مجموعة البركة في نوفمبر 2019، ولديه خبرة تمتد على مدار 21 سنة في مجال الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمخاطر التشغيلية، وحوكمة الشركات وشؤون أمانة سر مجلس الإدارة في قطاعي البنوك وإدارة الأصول. قبل انضمامه إلى مجموعة البركة، كان يعمل لدى شركة الاستثمار كابيتال التابعة للبنك السعودي للاستثمار كرئيس لإدارة حوكمة الشركات، وأمانة السر وشؤون مجلس الإدارة. الأستاذ مزهر عضو في مجالس إدارة الوحدات التابعة لمجموعة البركة في البحرين وباكستان والسودان وسوريا.

الأستاذ عبد الملك حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة من الجامعة الأردنية، ولديه عدد من الشهادات المهنية في مجال الامتثال ومكافحة غسل الأموال، والتصدّي لتمويل الإرهاب، وحوكمة الشركات. كما يحمل شهادة حوكمة الشركات الدولية، وشهادة أخصائي حوكمة ومخاطر وامتثال، بالإضافة إلى شهادة مراقب ومدقق شرعي معتمد.

الأستاذ/ علي أصغر مندسوروالا

نائب رئيس أعلى - رئيس المالية

يتمتع الأستاذ علي أصغر مندسوروالا بـ31 عامًا من الخبرة في مجال المالية والمحاسبة، بما في ذلك أكثر من عقدين في قطاع الخدمات المالية في الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين. وكان قد انضم إلى مجموعة البركة في عام 2008، وهو عضو أساسي مهم في الإدارة التنفيذية بالمجموعة.

يتولى الأستاذ مندسوروالا قيادة قسم المالية بمجموعة البركة وإداراته، والإشراف على العمليات المالية للوحدات التابعة للمجموعة، ودعم الإدارة العليا ومجلس الإدارة واللجان التابعة له فيما يتعلق بالشؤون المالية. وفي إطار هذا المنصب، يتولى مسؤولية الميزانيات والرقابة عليها، ورفع تقارير عن الأداء إلى مجلس إدارة مجموعة البركة وإدارتها التنفيذية. وهو مسؤول أيضًا عن رفع تقارير الأمور التنظيمية إلى مصرف البحرين المركزي، وإعداد البيانات المالية للمجموعة، بالإضافة إلى الرقابة على الأداء المالي للوحدات التابعة للمجموعة.

شارك الأستاذ مندسوروالا بدور مهم في إنجاز مهام العناية الواجبة الخاصة بعمليات الاستحواذ على الوحدات التابعة للمجموعة، ومبادرات جمع رأس المال على مستوى المجموعة والوحدات التابعة لها. تضمنت مسؤولياته أيضًا تنفيذ الضوابط والعمليات المناسبة في إدارة المالية.

قبل انضمامه إلى مجموعة البركة، كان الأستاذ علي أصغر محاسبًا إداريًا (المشتقات وصناديق التحوط) في جهاز أبوظبي للاستثمار، الإمارات العربية المتحدة.

الأستاذ/ محسن دشتي

نائب رئيس أعلى - رئيس العمليات والمساندة

يتمتع الأستاذ محسن دشتي بـ23 عامًا من الخبرة في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية والاستثمارية، وكذلك مجال التدقيق. حيث بدأ مسيرته العملية مع شركة (KPMG) في العام 2002 في إدارة التدقيق والاستشارات، ثم التحق بعدها بمجموعة البركة في العام 2005 في الإدارة المالية. وخلال الفترة من عام 2007 إلى عام 2010 عمل في إدارة الرقابة المالية في بنك سيرة الاستثماري. وقد شغل سابقا عضوية مجلس الإدارة ولجنة المراجعة في شركة إتقان كابيتال في المملكة العربية السعودية.

وقد تقلد الأستاذ دشتي العديد من المناصب القيادية في مجموعة البركة قبل أن يتم تعيينه في منصب رئيس العمليات والمساندة. وهو يشغل حاليا عضوية مجلس إدارة شركة البركة كابيتال الإسلامية للاستثمارات المالية في مصر.

الأستاذ محسن هو محاسب قانوني معتمد (FCCA) من المملكة المتحدة وكذلك محاسب قانوني إسلامي (CIPA) معتمد من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)، وحاصل على شهادة البكالوريوس مع مرتبة الشرف في المحاسبة من جامعة البحرين.

الأستاذ/ محمد عبد اللطيف آل محمود

نائب رئيس أول - رئيس التدقيق الشرعي الداخلي

يتمتع الأستاذ محمد عبد اللطيف آل محمود بست عشرة سنة من الخبرة في التدقيق الشرعي الداخلي. وقد انضم إلى مجموعة البركة في أغسطس 2007 وكان مسؤولا عن تأسيس وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي في المجموعة وتدقيق الوحدات التابعة لها. قبل ذلك، عمل الأستاذ محمد مساعد بحث وتدريس في جامعة البحرين، وعمل أيضًا محاميًا في شركة محلية حيث تم اعتماده لممارسة مهنة المحاماة أمام جميع المحاكم البحرينية لأكثر من أربع سنوات. علاوة على ذلك، عُيِّن عضوًا في مجموعة عمل كلفت بصياغة أحد معايير الأيوفي.

الأستاذ محمد هو مستشار ومراجع شرعي معتمد (CSAA) وحاصل على درجة الماجستير في الفقه الإسلامي وأصوله من الجامعة الأردنية، بالإضافة إلى درجة البكالوريوس في الشريعة والقانون من جامعة الأزهر.

الأستاذ / محمد جمشير

نائب رئيس أول - رئيس تقنية المعلومات

الأستاذ محمد جمشير مدير تنفيذي ذو خبرة تزيد عن 22 عامًا في مجال تقنية المعلومات والبنوك. وفي إطار منصبه كرئيس تقنية المعلومات في مجموعة البركة، يتولى الأستاذ محمد قيادة عمليات تنفيذ تقنيات المجموعة وتطوير البنية التحتية لتقنية المعلومات، وذلك لضمان تحسين خدماتها والارتقاء بتجربة العملاء. وهو أيضًا عضو مجلس إدارة بنك البركة الجزائري، ونائب رئيس مجلس إدارة شركة فاكت التابعة للبنك الإسلامي الأردني.

قبل الانضمام إلى مجموعة البركة، شغل الأستاذ محمد عدة مناصب في بنك آركابيتا وهيئة تنظيم سوق العمل (LMRA) ونظم البيانات الإلكترونية (EDS)، حيث قام بتطوير وتنفيذ حوكمة تكنولوجيا المعلومات والإشراف على إدارة المشاريع وتحسين عمليات تقنية المعلومات.

يحمل الأستاذ محمد درجة الماجستير في إدارة الأعمال من معهد نيويورك للتكنولوجيا، ودرجة البكالوريوس في نُظم معلومات الحاسوب من جامعة ستراير في واشنطن العاصمة بالولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى الشهادات المعتمدة الرائدة في المجال، مثل (CISA) و(CGEIT) و(PMP).

الدكتور/ التيجاني الطيب محمد

المراقب الشرعي وسكرتير الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية

يتمتع الدكتور التيجاني الطيب محمد بخبرة واسعة تمتد على مدار 16 عامًا في مجال الصيرفة والتمويل الإسلامي، وكان قد انضم إلى مجموعة البركة في نوفمبر 2007. الدكتور التيجاني مستشار ومدقق شرعي معتمد (CSAA) من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي).

وهو حاصل على درجة الدكتوراة في أصول الفقه من جامعة الخرطوم في السودان، شغل الدكتور التيجاني في السابق منصب عضو الهيئة الشرعية في شركة إتقان كابيتال، وكان أستاذًا في كل من كلية السلطان زين العابدين، والجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

الامتثال والسياسات والإجراءات

امتثال المجموعة

تلتزم مجموعة البركة بالامتثال للمتطلبات الرقابية الدولية التي تشهد تزايدًا مستمرًا. يدعم التزام المجموعة وحدات المجموعة، وتقوم كذلك بتحديث ومراجعة السياسات المتعلقة بالامتثال بشكل مستمر وصياغة إطار العمل لها. وهنالك توجه مستمر لتعزيز ثقافة الامتثال من خلال الاستثمار في الأنظمة والضوابط المتطورة وصقل مهارات الموظفين ورفع مستوى الوعي لديهم.

لقد أبدت المجموعة دومًا التزامها التام بعدم الخوض في أي مشاريع تجارية يمكن لها أن تؤثر على الالتزام بالقوانين واللوائح والمعايير التنظيمية ذات الصلة.

وقام قسم إدارة الامتثال للمجموعة بصياغة استراتيجية الامتثال للمجموعة وإطار عام لإدارة الامتثال لتطبيقهما في المجموعة وجميع وحداتها التابعة. وتعكس هذه الاستراتيجية والإطار العام المبادئ والممارسات الأساسية التالية المتأصلة في المجموعة وجميع وحداتها المصرفية التابعة:

- الامتثال لجميع القوانين والقواعد والمعايير الرقابية المعمول بها؛
- التقيّد بممارسة الأعمال وفقًا لجميع المعايير الرقابية والأخلاقية بشكل صارم؛
- تشجيع ثقافة امتثال قوية، يكون بموجبها الامتثال مسؤولية كل فرد في المجموعة؛

تواصل مجموعة البركة ووحداتها التابعة لها تعزيز السياسات والإجراءات والأطر المتعلقة بالامتثال. ويتم الارتقاء بمهارات الموظفين من خلال توفير التدريب المستمر والهادف في جميع المجالات المتعلقة بمتطلبات الامتثال ذات الصلة بالجرائم المالية. وقد تم استحداث أنظمة ويتم تقديم أدوات الأتمتة، بحسب الاقتضاء، لتحسين معايير الامتثال في المجموعة.

وظيفة مستقلة

تشمل وظيفة امتثال المجموعة في مجموعة البركة ما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الامتثال بشكل استباقي؛
- تطوير وتنفيذ سياسات وبرامج وخطط الامتثال؛
- مراقبة مخاطر الامتثال وإدارتها وتخفيفها والإبلاغ عنها؛
- المراقبة والتحقيق والإبلاغ عن انتهاكات الامتثال والحوادث والمخاطر؛
- تقديم المشورة للإدارة والموظفين بشأن الامتثال والأمور التنظيمية.

ترجع التبعية الوظيفية لإدارة الامتثال ومكافحة غسل الأموال إلى لجنة الامتثال والحوكمة، وتضطلع بمهام الإشراف المستقل نيابة عن مجلس الإدارة. كما يحق لها التواصل مع مجلس الإدارة متى ما رأت ذلك ضروريًا. وإضافة إلى ذلك، فإن للإدارة الحق والسلطة في الاتصال بمصرف البحرين المركزي عندما وحيثما يكون ذلك ضروريًا.

ويدعم الإدارة في كل وحدة من الوحدات التابعة للمجموعة فريق امتثال متخصص. وعلى مستوى المجموعة، تكون الإدارة مسؤولة عن تنسيق وتشخيص وإدارة مخاطر الامتثال المتعلقة بالجرائم المالية في كامل المجموعة بالتنسيق مع رؤساء إدارات الامتثال المحليين في كل وحدة تابعة.

لقد وضعت مجموعة البركة لجميع وحداتها مبادئ توجيهية مكتوبة للموظفين حول التنفيذ المناسب للقوانين والأنظمة والقواعد والمعايير من خلال سياسات وإجراءات معتمدة بما في ذلك سياسة الامتثال الشاملة بالمجموعة. وتتطلب سياسة الامتثال من جميع المسؤولين والموظفين بالوحدات التابعة الامتثال لكافة القوانين والقواعد والأنظمة ومعايير أفضل ممارسات السوق.

تصنف مخاطر الامتثال في المجموعة كالتالي:

- الامتثال التنظيمي، وقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية، ومعيار الإبلاغ المشترك (FATCA/CRS)؛
- مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ومكافحة تمويل انتشار الأسلحة؛
- والعقوبات الدولية؛

الامتثال الرقابي وحوكمة الشركات

تقوم المجموعة وبشكل مستمر بتطوير ومراجعة السياسات لإدارة مخاطر الامتثال في جميع الفئات المذكورة أعلاه، وتعمم المجموعة هذه السياسات إلى وحداتها التابعة لها بشكل منظم، ومن ثم تقوم كل وحدة بتطبيق هذه السياسات على أن تتماشى مع المتطلبات الرقابية المحلية. وتوجد لدى المجموعة مدونة سلوك صارمة يتعيّن دائمًا على جميع الموظفين الامتثال لها. إن الغرض من مدونة السلوك هو منع أي ممارسة خاطئة وتشجيع الممارسة الأخلاقية والمعاملة المنصفة للعملاء في جميع الأوقات. وتتضمن المدونة مسؤوليات جميع أعضاء مجموعة البركة ومسؤوليها وموظفيها، والذين يتوقع منهم قراءة وفهم وتطبيق جميع هذه المعايير والمبادئ دائمًا.

كذلك وضعت مجموعة البركة سياسة للإبلاغ عن المخالفات وتوفر قناة رسمية للموظفين للإبلاغ عن أي سلوك غير أخلاقي أو غير مهني. ويتم تشجيع الموظفين على الإبلاغ عن أي مخالفات من خلال قنوات اتصال تحمي هوياتهم دون الخوف من الانتقام منهم أو التعرض لهم.

لدى مجموعة البركة سياسة تتعلق بقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (FATCA) / (معيار الإبلاغ المشترك (CRS) لتطبيقها في كامل المجموعة. كما قامت الوحدات التابعة لمجموعة البركة بتنفيذ إجراءات وعمليات وأنظمة خاصة بقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية في بلدانها وفقًا للمتطلبات الرقابية والتنظيمية المحلية. قامت المجموعة باستثمارات كبيرة في تعزيز النظم وتدريب الموظفين لضمان وجود إطار مناسب. ولدى مجموعة البركة أيضًا سياسة خاصة بمعيار الإبلاغ الموحد على مستوى المجموعة. ويتم الإبلاغ عن الأشخاص المعنيين وفقا للمواعيد المحددة.

مكافحة غسل الأموال والتصدّي لتمويل الإرهاب ومكافحة تمويل انتشار الأسلحة

يتم التعامل بكامل الحزم وبشكل استباقي مع المخاطر المرتبطة بالجرائم المالية على مستوى المجموعة والوحدات التابعة، حيث تحترم المجموعة الامتثال للقوانين والأنظمة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال والتصدّي لتمويل الإرهاب ولتوصيات لجنة بازل ومجموعة العمل المالي (FATF) جنبًا إلى جنب مع أفضل الممارسات الدولية، والتي يتم تضمينها بدورها في سياسات مكافحة غسل الأموال والتصدّي لتمويل الإرهاب ومكافحة تمويل انتشار الأسلحة في كل وحدة تابعة. وتعتمد المجموعة سياسات صارمة فيما يتعلق بمتطلبات (اعرف عميلك) والتي تشمل متطلبات تفصيلية للتعرف على والتحقق من هوية وبيانات العملاء. وتمنع هذه السياسات الوحدات العاملة من إنشاء أي علاقات عمل جديدة ما لم يتم التعرف على والتحقق من جميع الأطراف المرتبطة بالعلاقة والتحقق بشكل واضح من طبيعة الأعمال التي يتوقع القيام بها.

وتماشيًا مع متطلبات مصرف البحرين المركزي وسياسة المجموعة لمكافحة غسل الأموال، يتم تعيين مسؤولين عن الإبلاغ عن غسل الأموال وإعداد تقارير عنها في جميع الوحدات التابعة. ويتحمل مسؤولو الإبلاغ عن غسل الأموال المسؤولية عن ضمان الامتثال لجميع القوانين والأنظمة والسياسات ذات الصلة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال والتصدّي لتمويل الإرهاب ومكافحة تمويل انتشار الأسلحة والنظر في أي شكوك أو مخاوف حول أي عميل أو معاملة، والإبلاغ عنه أو عنها للجهة الرقابية المعنية في بلد العميل المعني.

وعلى مستوى المجموعة قامت مجموعة البركة بتعيين مسؤول إبلاغ عن غسل الأموال تشمل مسؤولياته صياغة وإصدار وتنفيذ استراتيجيات وسياسات مكافحة غسل الأموال للمجموعة على أساس مستمر. يقوم مسؤول الإبلاغ في المجموعة بتنسيق أنشطة مسؤولي الإبلاغ عن غسل الأموال في كل وحدة تابعة والإشراف على التدريب على مكافحة غسل الأموال لجميع الموظفين المعنيين ورفع تقارير إلى لجنة مجلس الإدارة للامتثال والحوكمة وإلى مجلس الإدارة حول جميع الأمور المهمة المتعلقة بغسل الأموال.

الامتثال والسياسات والإجراءات (تتمة)

العقوبات الدولية

نظرًا للأعداد المتزايدة من العقوبات المفروضة من قبل الهيئات الرقابية المحلية والدولية، يعد الامتثال للعقوبات أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها البنوك، ولا سيما تلك التي تعمل في أو عبر مناطق جغرافية مختلفة. إن مخالفة العقوبات تعرض البنوك إلى مخاطر رقابية ومخاطر سمعة ومخاطر تجارية بما في ذلك احتمالات الخسائر المالية. لقد باتت مخاطر العقوبات إحدى أهم المخاطر التي تواجه البنوك عالميًا بدليل العدد الكبير من القضايا المسجلة والغرامات الضخمة التي فرضت.

ونظرًا لدرايتها بهذه المخاطر، وضعت مجموعة البركة استراتيجية وسياسة لإدارة مخاطر العقوبات على مستوى المجموعة وطبقتها في جميع وحداتها التابعة. حيث تعمل المجموعة على رفع مستوى الوعي لدى موظفيها بأهمية الامتثال للعقوبات وتستثمر أكثر في أنظمة الفحص الملائمة لإدارة المخاطر ذات الصلة بالعقوبات الدولية والحد منها. كذلك يُطبَّق برنامج لإدارة العقوبات على صعيد المجموعة وجميع وحداتها التابعة لضمان وجود معايير موحدة للامتثال بكافة الأوامر ذات الصلة بالعقوبات. حيث يضع برنامج العقوبات هذا قيودًا ومحاذير مختلفة تتعلق بالعملاء والمعاملات الخاضعة للعقوبات، وأحيانًا تتعدى هذه القيود المتطلبات الصارمة التي تنص عليها القوانين المعمول بها وذلك لضمان حماية سمعة المجموعة ومكانتها.

سياسة الإفصاح للمجموعة

تهدف استراتيجية الاتصال لمجموعة البركة إلى المساعدة على تحقيق هدف المجموعة في اطلاع السوق دائمًا على المعلومات الجوهرية. إن تواصل المجموعة مع السوق يحقق الامتثال لتوجيهات مصرف البحرين المركزي على النحو المفصل في قسم الإفصاح العام من كتاب القواعد، ومعايير الإفصاح لمصرف البحرين المركزي على النحو المحدد في اللوائح المنظمة لأسواق رأس المال الصادرة من مصرف البحرين المركزي. عقب اجتماع الجمعية العمومية السنوي وموافقة مصرف البحرين المركزي، تم إلغاء إدراج مجموعة البركة في بورصة البحرين رسميًا في شهر يوليو 2024. واعتبارًا من هذا التاريخ، لم تعد الشركة خاضعة لمتطلبات الإفصاح أو اللوائح المُنظِّمة لأسواق رأس المال.

وتعرّف المعلومات الجوهرية بأنها أي معلومات، سواء كانت مالية أو غير مالية، تتعلق بأعمال وشؤون مجموعة البركة أو أي من وحداتها التابعة تؤدي، أو يتوقع لها بشكل معقول أن تؤدي، إلى حدوث تغيير كبير في سعر السوق لأسهم مجموعة البركة أو إلى قيام مستثمر حصيف باتخاذ قرار إما بالبيع أو الشراء أو الاحتفاظ بأسهم مجموعة البركة أو تؤدي إلى قيام مستثمر حصيف بتغيير قرار الدخول في معاملة أو الامتناع عن الدخول في معاملة مع مجموعة البركة أو الوحدات التابعة لها. وتشمل المعلومات الجوهرية، ولكن لا تقتصر على الحقائق الجوهرية أو التغيرات الجوهرية التي تتعلق بأعمال وشؤون المجموعة ووحداتها التابعة.

ومن أجل امتثال المجموعة بشكل كامل لمتطلبات الإفصاح لمصرف البحرين المركزي على النحو المحدد في الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي، تقوم المجموعة بالكشف عن جميع المعلومات المطلوبة في بياناتها المالية الفصلية المراجعة وبياناتها المالية السنوية المدققة التي يتم نشرها، وكذلك أي معلومات أخرى ذات صلة يتم طلبها من قبل مصرف البحرين المركزي من وقت لآخر. عقب إلغاء الإدراج في البورصة، لم تعد المجموعة مُلزمة بنشر بيانات مالية فصلية مُراجعة، وذلك اعتبارًا من شهر يوليو 2024 فصاعدًا.

كانت مجموعة البركة مدرجة سابقًا في بورصة البحرين، وكانت تلتزم بجميع متطلبات نشر المعلومات الدورية لبورصة البحرين، وفقًا لما هو منصوص عليه في التوجيهات واللوائح التنظيمية الخاصة بالبورصة. ومع ذلك، وعقب إلغاء الإدراج في بورصة البحرين رسميًا، لم تعد المجموعة شركة مُدرجة، ولم تعد خاضعة للوائح بورصة البحرين وتوجيهاتها، وذلك اعتبارًا من شهر يوليو 2024 فصاعدًا.

بالإضافة إلى ذلك، سوف تقوم المجموعة بالإفصاح على نطاق واسع عن جميع المعلومات الجوهرية ونشرها لعموم الجمهور فور علمها بالظروف أو الأحداث التي تكمن وراء هذه المعلومات الجوهرية أو عند اتخاذ قرار من قبل مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية للمجموعة بتنفيذ تغيير جوهري. حين كانت شركة مدرجة في سوق الأوراق المالية، التزمت مجموعة البركة بسياسة صارمة بتفويض أفراد معينين بإصدار البيانات الصحفية أو الإعلان للجمهور عن معلومات، مالية كانت أو غير مالية، عن المجموعة. عقب إلغاء الإدراج في بورصة البحرين في شهر يوليو 2024، لم تعد المتطلبات التنظيمية سارية على المجموعة.

وفي حال كان مطلوبًا من أي من الأشخاص المعينين أعلاه إصدار تصريحات تتعلق بالبيانات المالية أو المؤشرات المالية أو الأداء المالي العام للمجموعة، فسوف يقوم هذا الشخص بالتشاور و/أو تأكيد هذا التصريح مع رئيس المالية فيما يتعلق بدقة وسلامة توقيت وموثوقية المعلومات قبل إصدار أي تصريح علني عنها.

وتقوم المجموعة بإرسال بياناتها المالية والتقارير المطلوبة إلى مصرف البحرين المركزي على أساس ربع سنوي وسنوي، وبعد ذلك تقوم المجموعة بنشر هذه المعلومات على موقع المجموعة على الإنترنت.

يتم نشر البيانات الصحافية على موقع مجموعة البركة على الإنترنت، وفيما لا يقل عن صحيفة محلية واحدة باللغة العربية وواحدة بالإنجليزية. ويمتنع الأشخاص المصرح لهم بإصدار بيانات عامة من قبل المجموعة عن الإدلاء بأي تصريح أو إعلان في اجتماع خاص بين شخص وشخص آخر قبل نشر المعلومات المعنية على موقع المجموعة على الإنترنت أو في الصحف المحلية حسب مقتضى الحال. قررت المجموعة مواصلة إصدار البيان الصحافي، كما ستواصل اتباع معايير الإفصاح العام والحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي قبل النشر.

لدى مجموعة البركة إجراءات فعّالة للتعامل مع الشكاوى الواردة من مساهميها وغيرهم من الأطراف المعنية. وقد تم إنشاء قنوات متعددة لتمكين الاتصال مع المستثمرين بما في ذلك عن طريق مركز الاستعلام على موقع مجموعة البركة على الإنترنت، وخطوط هاتف وعناوين بريد إلكتروني مكرسة خصيصًا لذلك. ويتم تحويل وإرسال جميع الشكاوى المستلمة إلى الدائرة المعنية، وإلى الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة. ووفقًا لمتطلبات الإفصاح الصادرة من مصرف البحرين المركزي، تحتفظ المجموعة بمعلومات مالية لثلاث سنوات على الأقل على موقعها على الإنترنت.

اللوائح والقوانين

تمتثل مجموعة البركة لجميع المتطلبات التنظيمية التي تحكم شركات الاستثمار الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، والتي تشمل، من بين أمور أخرى، اللوائح التنظيمية التي تحكم كفاية رأس مال مجموعة البركة، وجودة الأصول وإدارة المخاطر، والسيولة وإدارة الأموال وحوكمة الشركات.

يحدد مصرف البحرين المركزي ويراقب متطلبات كفاية رأس المال لمجموعة البركة على مستوى المقر الرئيسي، بينما تخضع الوحدات المصرفية التابعة للمجموعة للإشراف المباشر للجهات الرقابية المحلية في بلدانها وهي التي تحدد لها وتراقب متطلبات كفاية رأسمالها.

معاملات الأطراف ذات الصلة

تسمى المعاملات التي تتم مع الأشخاص أو الكيانات المرتبطة بالمجموعة «معاملات الأطراف ذات الصلة» (بما في ذلك أعضاء مجلس الإدارة وحاملو الأسهم). وتتعامل المجموعة مع جميع هذه المعاملات على أساس تجاري بحت، وعلاوة على ذلك تتطلب هذه المعاملات موافقة محددة من مجلس الإدارة. كما يمتنع عضو مجلس الإدارة عن التصويت إذا كانت له مصلحة في الموضوع الذي يتم التصويت عليه. ويبين الإيضاح رقم 27 في القوائم المالية الموحدة للمجموعة المعاملات مع الأطراف ذات الصلة للعام 2025.

تنطبق معاملات الأطراف ذات الصلة على أعضاء مجلس الإدارة، وموظفي الإدارة الرئيسيين، والأشخاص المعتمدين، والإدارة، والموظفين، بما في ذلك المعاملات بين المجموعة ووحداتها التابعة. وتشمل هذه المعاملات التسهيلات الائتمانية الممنوحة، وعمليات الشراء التي تمت، والمشاريع المشتركة، واتفاقيات الأعمال. علاوة على ذلك، يجب أن يقوم كل شخص معتمد بإبلاغ مجلس الإدارة بأكمله بشأن أي تضارب مصالح محتمل قد ينشأ عن أنشطته أو التزاماته تجاه مؤسسات أخرى.

الامتثال والسياسات والإجراءات (تتمة)

ويجب على جميع الأشخاص المعتمدين الإفصاح كتابيًا عن جميع مصالحهم مع الشركات والأنشطة الأخرى (سواء كمساهمين بنسبة أعلى من 5% من أسهم رأس المال التي تتمتع بحق التصويت في شركة، أو أعضاء في هيئة الرقابة الشرعية، أو مديرين أو أي شكل من أشكال المشاركة المهمة) إلى مجلس الإدارة (أو اللجان المسؤولة).

توظيف الأقارب

تعتمد مجموعة البركة سياسة داخلية أقرّها مجلس الإدارة خاصة بتوظيف أفراد الأسرة المباشرين أو الأقارب الآخرين للموظفين. وتحظر السياسة التوظيف والانتقالات الداخلية، حيث ينطبق ذلك على الأقارب من الدرجة الأولى والثانية. ومع هذا، تسمح السياسة بتوظيف الأقارب من الدرجة الثالثة والرابعة في وظائف لا تنطوي على وجود تضارب فعلي أو محتمل أو متصور للمصالح، وفرصة للتواطؤ. إن دائرة الموارد البشرية هي المسؤولة عن مراجعة الطلبات المحتملة للتوظيف للتحقق من إمكانية أن يكون هناك تضارب فعلي أو محتمل في المصالح كما تحدد ذلك سياسات المجموعة، بالرجوع بوجه خاص إلى مدونة قواعد السلوك وسياسات تضارب المصالح.

ويقوم الرئيس التنفيذي للمجموعة بالإفصاح سنويًا لمجلس الإدارة عن أقارب أي من الأشخاص المعتمدين ممن يشغلون وظائف خاضعة للرقابة في الشركة.

لدى المجموعة سياسة خاصة بتعيين الموظفين المعتمدين ذوي العلاقة مع أعضاء هيئة الرقابة الشرعية الموحدة. تنص هذه السياسة على أن تعيين أي شخص له صلة قرابة بأحد الأشخاص المعتمدين أو بأحد أعضاء الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية يجب أن يكون بعد الإفصاح لمجلس الإدارة أو الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية حسب الأحوال. ويجب أن يمتنع عضو هيئة الرقابة الشرعية الموحدة عن المشاركة وكذلك التصويت على أي قرار يتعلق بمحاسبة أو الحكم على سلوك أو تعيين أو تحديد استحقاقات الموظفين المعتمدين إذا كانت تربطه بأحدهم صلة قرابة من الدرجة الأولى أو الثانية.

مدوّنة السلوك والأخلاقيات المهنية

تعتمد المجموعة مدوّنة للسلوك والأخلاقيات المهنية وغيرها من السياسات والتوجيهات الداخلية للامتثال للقوانين والقواعد واللوائح التي تحكم عمليات المجموعة. وتنطبق مدوّنة السلوك والأخلاقيات المهنية على جميع موظفي المجموعة وأعضاء مجلس إدارتها. وتتأكد المجموعة من تقديم جميع الأفراد المعتمدين لإعلانات تضارب المصالح الخاصة بهم سنويًا. ويتم تحديث الإعلان السنوي في مدوّنة السلوك.

كذلك توجد لدى مجموعة البركة إجراءات لمعالجة الشكاوى. إذ يتم التعامل مع جميع الشكاوى وفقًا لاشتراطات مصرف البحرين المركزي.

سياسة مكافحة الرشوة والفساد

تحرص المجموعة أشد الحرص على سمعتها وتلتزم بالتمسك بأعلى المعايير الأخلاقية في مزاولة أنشطتها التجارية. تحظر المجموعة أخذ الرشوة وتتوقع من جميع الموظفين والمديرين والأشخاص المرتبطين بها اعتماد معايير عالية للسلوك والتأكد من امتثال الجميع لهذه السياسة ولقانون العقوبات البحريني. والمعايير هذه هي الحد الأدنى من المتطلبات بموجب القواعد القانونية والرقابية التي تسري على المجموعة.

من المفترض أن يكون لدى جميع موظفي المجموعة إلمام تام بمضمون سياسة مكافحة الرشوة والفساد، وأن يكونوا على دراية تامة بأدوارهم ومسؤولياتهم، كما يجب عليهم أن يتصرفوا دائمًا وفق روح هذه السياسة وليس نصها فقط. إن أي عدم امتثال سيؤدي إلى تحمل مسؤولية شخصية مثل الغرامات والسجن أو أي إجراءات تأديبية أخرى.

يجب على الوحدات التابعة تطوير السياسات الخاصة بها، والتي يجب أن تتضمن متطلبات سياسة مكافحة الرشوة والفساد الخاصة بالمجموعة كحد أدنى، مع إضافة متطلبات إضافية أخرى وفقا للقوانين والأنظمة واللوائح والممارسات المحلية. عندما تتضمن الأنظمة واللوائح المحلية متطلبات أعلى من المتطلبات المحددة في السياسة الخاصة بالمجموعة يجب تطبيق المعايير الأعلى. في حالة تعارض أي قوانين سارية مع هذه السياسة، يجب على الوحدة التابعة المعنية استشارة دائرة الشؤون القانونية المحلية التابعة لها ورئيس الامتثال التابعين للمجموعة لحل هذا التعارض وحسب الحاجة، إبلاغ لجنة الامتثال والحوكمة التابعة لمجموعة البركة.

لا تتسامح سياسة مكافحة الرشوة والفساد الخاصة بالمجموعة مع أي انتهاك لأي مما يلي:

- القوانين والقواعد والأنظمة واللوائح السارية؛
- الممارسات والمعايير المقبولة بشكل عام فيما يتعلق بمكافحة الفساد؛
- الغرامات أو غيرها من إجراءات تنفيذ القانون فيما يتعلق بمكافحة الفساد؛

تنظر المجموعة إلى مكافحة الرشوة والفساد على أنها جزء لا يتجزأ من استراتيجيتها لإدارة المخاطر، وليست مجرد شرط منفصل بذاته تفرضه السلطات الرقابية.

يجب الإبلاغ عن أي انتهاكات جوهرية أو ممنهجة إلى لجنة الامتثال والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة. تهدف سياسة مكافحة الرشوة والفساد الخاصة بالمجموعة إلى وضع إطار أساسي لاكتشاف ومنع وكبح أعمال الرشوة والفساد في المجموعة. اعتمد مجلس الإدارة هذه السياسة التي توضح التزام المجموعة بالمتطلبات السارية القانونية والرقابية والتنظيمية الخاصة بمكافحة الرشوة والفساد والتزامها بأعلى المعايير المهنية.

سياسة المكافآت والإفصاحات المتعلقة بها

يحدد نهج المجموعة الذي يقوم على المكافآت الإجمالية، والذي يشمل سياسة المكافآت المتغيرة، سياسة المجموعة فيما يتعلق بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والعوامل الرئيسية التي تؤخذ في الاعتبار عند وضع هذه السياسة.

من خلال إطار المكافآت الملخص أدناه، تهدف المجموعة إلى الالتزام بالأنظمة المتعلقة بالممارسات السليمة للمكافآت الصادرة عن مصرف البحرين المركزي أحكام المادة 188 من قانون الشركات التجارية البحريني، 2001.

استراتيجية المكافآت

تتمثل فلسفة الأجور الأساسية للمجموعة في تقديم مستوى تنافسي من الأجور الإجمالية لجذب الموظفين المؤهلين والأكفاء والاحتفاظ بهم. إذ صُممت هذه الاستراتيجية لمواءمة مصالح الموظف مع مصالح مساهمي المجموعة، فضلاً عن دعم تحقيق أهدافها.

وتعتبر كفاءة الموظفين والتزامهم ركيزتين أساسيتين لنجاح المجموعة. وعليه، تسعى المجموعة إلى اجتذاب وتحفيز أفضل الكفاءات التي تلتزم بتحقيق المصالح طويلة الأجل للمجموعة ومساهميها.

تتكون حزمة مكافآت المجموعة من العناصر الرئيسية التالية:

1. أجر ثابت؛
2. منافع؛
3. ومكافأة أداء سنوية.

إن وجود إطار قوي وفعّال للحوكمة يضمن أن تقوم المجموعة بالعمل ضمن معايير واضحة تحددها استراتيجية المجموعة للأجور.

سياسة المكافآت والإفصاحات المتعلقة بها (تتمة)

تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة بالإشراف على جميع مسائل الأجور، والتي تتم الموافقة عليها بعد ذلك من قبل مجلس الإدارة.

وسعيًا للمواءمة بين الأجور واستراتيجية الأعمال، تقوم المجموعة بتقييم الأداء الفردي للموظف مقابل الأهداف المالية وغير المالية. ويأخذ هذا التقييم في الحسبان الالتزام بقيم المجموعة وتدابير الامتثال، مع التشديد على النزاهة في جميع التصرفات. ولا يتم الحكم على الأداء بناءً على النتائج فحسب، بل على كيفية تحقيقها كذلك، الأمر الذي يؤكّد على إيمان لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة بأهمية ممارسات الأعمال المستدامة.

دور واهتمام لجنة الترشيحات والمكافآت

تتحمل لجنة الترشيحات والمكافآت مسؤولية الإشراف على جميع سياسات المكافآت لموظفي المجموعة. إن اللجنة هي الهيئة المشرفة على سياسات وممارسات وخطط الأجور والمنظمة لها. وهي مسؤولة عن تحديد ومراجعة واقتراح سياسة المكافآت المتغيرة للموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة، كما إنها مسؤولة عن تحديد المبادئ وإطار الحوكمة لجميع قرارات الأجور. وتعمل لجنة الترشيحات والمكافآت على ضمان مكافأة جميع الموظفين بطريقة مُنصفة ومسؤولة. وتتم مراجعة سياسة المكافآت على أساس دوري لتعكس التغيرات في ممارسات السوق وفي خطة العمل وهيكلية المخاطر للمجموعة.

وكما ينص نظامها، تشمل مسؤوليات لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة، ولا تقتصر على، ما يلي:

- الموافقة على ومراقبة ومراجعة نظام المكافآت لضمان حسن سير النظام على النحو المنشود؛
- الموافقة على مبالغ المكافآت لكل فرد معتمد، مع الأخذ في الحسبان إجمالي المكافأة، بما في ذلك الرواتب والرسوم والمصاريف والمكافآت ومنافع الموظفين الأخرى؛
- التوصية بمنح أعضاء مجلس الإدارة المكافآت على أساس حضورهم جلسات المجلس وأدائهم وبما يتفق مع أحكام المادة 188 من قانون الشركات التجارية البحريني؛
- وضمان أن يتم الإفصاح عن بيان شامل لكل ما حصل عليه رئيس وأعضاء مجلس الإدارة كل على حدة خلال السنة المالية من مكافآت، بما في ذلك أي منافع ومزايا ونصيب في الأرباح وبدل حضور وبدل تمثيل ومصروفات وغيرها، بالإضافة إلى الإفصاح عمّا قبضوه بوصفهم موظفين أو إداريين أو نظير أعمال فنية أو إدارية أو استشارية أو أي أعمال أخرى، وذلك وفقًا للنماذج التي تعدها وزارة الصناعة والتجارة.

ويتعين على تقرير مجلس الإدارة الإفصاح عن إجمالي المبالغ التي حصل عليها كبار المديرين الستة (بما في ذلك الرئيس التنفيذي للمجموعة والمسؤول المالي الأعلى) الذين حصلوا على أعلى المكافآت خلال السنة المالية، بما في ذلك أي رواتب ومزايا وأسهم وحصة في الأرباح، حسب مقتضى الحال.

نطاق تطبيق سياسة المكافآت

تم اعتماد سياسة المكافآت على مستوى المجموعة ككل.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

يتم تحديد مكافأة مجلس إدارة المجموعة وفقا لأحكام المادة 188 من قانون الشركات التجارية البحريني لسنة 2001. وتخضع مكافأة مجلس الإدارة لموافقة المساهمين الحاضرين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي. ولا تشمل المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين العناصر المتصلة بالأداء مثل منح الأسهم وخيارات الأسهم أو خطط الحوافز المرتبطة بالأسهم المؤجلة الأخرى، أو المكافآت أو منافع المعاش التقاعدي.

المكافآت المتغيرة للموظفين

المكافأة المتغيرة مرتبطة بالأداء وتتمثل أساسًا في منح مكافأة سنوية عن الأداء. وكجزء من المكافأة المتغيرة لموظفينا، تُمنح هذه المكافأة السنوية بناء على تحقيق وإنجاز الأهداف التشغيلية والمالية المحددة في كل سنة، وعلى الأداء الفردي للموظف في إنجاز تلك الأهداف ومساهمته في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمجموعة.

تبنت المجموعة إطارًا عامًا تم اعتماده من قبل مجلس الإدارة يستند على مبدأ الشفافية للربط ما بين المكافأة المتغيرة والأداء. وقد تم تصميم الإطار على أساس تحقيق الأداء المالي المرضي وتحقيق العوامل غير المالية الأخرى التي من شأنها، مع تساوي جميع الأمور الأخرى، تقديم مجموعة مكافآت مستهدفة للموظفين، قبل النظر في أي تخصيص لخطوط العمل والموظفين بشكل فردي.

تتضمن مقاييس الأداء الرئيسية على مستوى المجموعة مجموعة من المقاييس قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل، وتشمل مؤشرات الربحية والملاءة والسيولة والنمو. تضمن عملية إدارة الأداء أن جميع الأهداف تتوالى بشكل مناسب على جميع مستويات المجموعة وصولاً إلى وحدات الأعمال والموظفين المعنيين.

مكافآت وظائف الرقابة

إن مستوى المكافآت الخاص بالموظفين في الوظائف الرقابية والمساندة يسمح للمجموعة بأن تجتذب وتساند الموظفين المؤهلين وذوي الخبرة. وتعمل المجموعة على أن تكون النسبة بين الجزء الثابت والجزء المتغير من المكافأة الخاصة بالوظائف المذكورة لصالح المكافأة الثابتة. ويجب أن تقوم المكافآت المتغيرة لوظائف الرقابة على أهداف وظيفية محددة وليس على الأداء المالي للإدارات والأعمال التي تقوم بالرقابة عليها.

يلعب نظام إدارة الأداء في المجموعة دورًا كبيرًا في تحديد أداء وحدات المساندة والرقابة على أساس الأهداف الموضوعة لها، وتركّز هذه الأهداف بدرجة أكبر على الأهداف غير المالية التي تشمل المخاطر والرقابة والالتزام والاعتبارات الأخلاقية، فضلاً عن السوق والبيئة الرقابية، إلى جانب المهام ذات القيمة المضافة التي تختص بها كل وحدة.

الأجور المتغيرة لوحدات الأعمال

يتم تحديد المكافآت المتغيرة لوحدات الأعمال في المقام الأول عن طريق أهداف الأداء الرئيسية التي يتم وضعها من خلال نظام إدارة الأداء في المجموعة. وتتضمن هذه الأهداف أهدافًا مالية وغير مالية، بما في ذلك السيطرة على المخاطر والالتزام والاعتبارات الأخلاقية، فضلا عن السوق والمتطلبات الرقابية. إن أخذ تقييم المخاطر بعين الاعتبار في تقييم أداء الأفراد يضمن أن أي اثنين من الموظفين يحققان نفس الأرباح قصيرة الأجل ولكن يأخذان مستويين مختلفين من المخاطر باسم المجموعة ستتم معاملتهما بشكل مختلف من قبل نظام المكافآت.

تفاصيل الأجور المدفوعة

أ) 1. مجلس الإدارة

	ألف دولار أمريكي	
	2025*	2024
بدل حضور	321	393
المكافأة*	1,650	1,500
أخرى	47	38

«الأخرى» تشمل تسديد تكاليف تذاكر السفر وبدل النفقات اليومية لحضور اجتماعات مجلس الإدارة ولجان المجلس.

* تخضع لموافقة الجمعية العمومية للمجموعة في مارس 2026.

سياسة المكافآت والإفصاحات المتعلقة بها (تتمة)

تفاصيل الأجور المدفوعة (تتمة)

أ) 2. مكافآت أعضاء مجلس الإدارة:

الاسم	المكافآت الثابتة					المكافآت المتغيّرة					مكافأة نهاية الخدمة	المجموع الكلي	بدل المصروفات *****
	مكافأة رئيس وأعضاء المجلس *	مجموع بدلات حضور اجتماعات مجلس الإدارة واللجان	رواتب **	أخرى ***	المجموع	مكافآت رئيس وأعضاء المجلس	Bonus	خطط الحوافز	أخرى ****	المجموع		(لا يشمل بدل المصروفات)	
1. الشيخ عبد الله صالح كامل	49,383.703	5,655.000	-	-	55,038.703	-	-	-	-	-	-	55,038.703	377.000
2. الأستاذ محمد إبراهيم الشروقي	57,132.537	9,048.000	-	-	66,180.537	-	-	-	-	-	-	66,180.537	2,284.331
3. الأستاذ توفيق شاكر مفتي	57,132.537	14,703.000	-	-	71,835.537	-	-	-	-	-	-	71,835.537	-
4. الأستاذ حسام بن الحاج عمر	41,634.870	6,786.000	-	-	48,420.870	-	-	-	-	-	-	48,420.870	2,381.323
5. الدكتور خالد عبد الله عتيق	69,530.672	14,703.000	-	-	84,233.672	-	-	-	-	-	-	84,233.672	3,075.025
6. الأستاذة داليا حازم خورشيد	46,284.169	9,048.000	-	-	55,332.169	-	-	-	-	-	-	55,332.169	2,705.727
7. الدكتور زياد أحمد بهاء الدين	48,608.819	10,179.000	-	-	58,787.819	-	-	-	-	-	-	58,787.819	689.866
8. الأستاذ سعود صالح الصالح	45,509.287	7,917.000	-	-	53,426.287	-	-	-	-	-	-	53,426.287	-
9. الأستاذ عبد الإله عبد الرحيم صباحي	46,284.169	7,917.000	-	-	54,201.169	-	-	-	-	-	-	54,201.169	-
10. الأستاذ فهد بن إبراهيم المفرج	54,033.005	10,179.000	-	-	64,212.005	-	-	-	-	-	-	64,212.005	1,481.034
11. الأستاذ مسعود أحمد البستكي	57,132.537	14,703.000	-	-	71,835.537	-	-	-	-	-	-	71,835.537	2,807.972
12. الأستاذ ناصر محمد علي النويس	49,383.701	10,179.000	-	-	59,562.701	-	-	-	-	-	-	59,562.701	1,799.088
المجموع	**622,050.000**	**121,017.000**	**-**	**-**	**743,067.000**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**743,067.000**	**17,601.366**

ملاحظة: جميع المبالغ مذكورة بالدينار البحريني.

مكافأة رئيس وأعضاء المجلس:

* تشمل المكافأة الثابتة والمكافأة المحسوبة بنظام النقاط. يجب الحصول على موافقة وزير الصناعة والتجارة و المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية على المبالغ المذكورة أعلاه.

الرواتب:

** راتب الأستاذ حسام بن الحاج عمر مشمول ضمن تفاصيل مكافآت الإدارة التنفيذية.

المكافآت الأخرى:

*** تشمل المزايا العينية - مبلغ معين - مكافأة الأعمال الفنية والإدارية والاستشارية (إن وُجدت).

**** تشمل نصيب عضو مجلس الإدارة من الأرباح - الأسهم الممنوحة (إن وُجدت).

بدل المصروفات:

***** تشمل المياومات وتكاليف التذاكر والفندق.

تفاصيل الأجور المدفوعة (تتمة)

ب) مكافآت الإدارة التنفيذية

الإدارة التنفيذية	مجموع الرواتب والبدلات المدفوعة	مجموع المكافآت المدفوعة (Bonus)	أي مكافآت نقدية / عينية أخرى للعام 2025	المجموع الكلي
أعلى ستة مكافآت من التنفيذيين بما فيهم الرئيس التنفيذي* والمسؤول المالي الأعلى**	1,327,204.763 د.ب.	1,397,719.460 د.ب.	271,713.953 د.ب.	2,996,638.176 د.ب.

ملاحظة: جميع المبالغ مذكورة بالدينار البحريني.

* أعلى سلطة في الجهاز التنفيذي بالشركة، ممكن أن تختلف التسمية: [الرئيس التنفيذي (CEO)، الرئيس (President)، المدير العام (General Manager)، العضو المنتدب (Managing Director)... إلخ].

** أعلى مسؤول مالي بالشركة (CFO، المدير المالي... إلخ).

ج) الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية

	ألف دولار أمريكي	
	2025	2024
أتعاب أعضاء اللجنة الشرعية ومكافآتهم	267,631	246,897

إدارة المخاطر

تلتزم مجموعة البركة بالحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية ومستويات سيولة كافية، بما يضمن تحقيق قيمة مستدامة لجميع الأطراف المعنية. كما نحرص على إرساء توازن جيّد بين المخاطر والعوائد، ونتبنّى على مستوى المجموعة نهجًا معتدلاً للمخاطر، والذي يشكّل بدوره جزءًا أساسيًا من استراتيجيتنا. ويعكس بيان المخاطر المعتدل نهجًا متوازنًا، حيث تكون المجموعة على استعداد لقبول قدر متوسط من المخاطر مقابل إمكانية تحقيق عوائد أعلى. كما نقوم بإجراء تقييم دقيق وشامل ومستمر لتبعات المخاطر والعوائد المترتبة على عملياتنا.

وتُعد إدارة المخاطر جزءًا لا يتجزأ من إطار إدارة الأعمال في أي مؤسسة. وتعتبر الإدارة الفعّالة للمخاطر أمرًا ضروريًا لتمكين المجموعة من السيطرة على تعرضات المخاطر القائمة، ومساعدتها على تحمّل مستوى معين من المخاطر دون التأثير بشكل كبير على العوائد. وعليه، تمثل إدارة المخاطر جزءًا محوريًا من الإدارة المالية والتشغيلية للمجموعة. ويوفر إطار إدارة المخاطر المؤسسية رؤى متعمّقة لبيان المخاطر الخاص بالمجموعة، ومستوى تغطية منظومة إدارة المخاطر وكفاءتها ككل. لذا فإنه يعتبر نهجًا متكاملاً ومستدامًا يعمل بشكل متواصل على تقييم وتحسين ومراقبة الأسلوب الذي تدير به المؤسسة بيان مخاطرها المتغيّر.

لضمان فاعلية إطار عمل إدارة المخاطر للمجموعة، يجب أن يكون مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية قادرين على الاعتماد على خطوط عمل كافية، بما في ذلك الوظائف الرقابية داخل المجموعة. بناءً عليه وكجزء من الهيكل العام للحوكمة وإدارة المخاطر، تعتمد المجموعة نموذج «الخطوط الثلاثة للدفاع» (Three Lines of Defense -LOD) لشرح العلاقة بين هذه الوظائف وكدليل لكيفية تقسيم المسؤوليات.

1. **خط الدفاع الأول (أصحاب المخاطر):** الوظائف التي تمتلك المخاطر وتديرها. يندرج تحت هذا الخط الإدارة التشغيلية المسؤولة عن تملك المخاطر ويتم مساءلتها عن المخاطر والتحكم فيها وتفاديها. تشمل هذه بشكل أساسي الوظائف أو الإدارات العاملة في المكتب الأمامي (Front office) التي تتعامل مع العملاء والمسؤولة عن أنشطة مثل التمويل.
2. **خط الدفاع الثاني (مراقبة المخاطر):** المهام التي تشرف أو تتخصص في إدارة المخاطر والامتثال. يندرج تحت هذا الأنشطة التي تغطيها عدة مكونات للحوكمة الداخلية (الامتثال، المخاطر، المالية، الشؤون القانونية، العمليات، الموارد البشرية، تكنولوجيا المعلومات وغيرها من الإدارات المماثلة). علاوة على ذلك، فإنه يراقب ويسهل تنفيذ ممارسات إدارة المخاطر الفعالة من قبل الإدارة التشغيلية ويساعد أصحاب المخاطر في الإبلاغ عن المعلومات المناسبة المتعلقة بالمخاطر داخل المجموعة.

ويشمل أيضًا وظيفة تنسيق الشريعة وتنفيذها، والتي تضمن أن جميع المنتجات والمعاملات والأنشطة التي تقوم بها المجموعة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها.

3. **خط الدفاع الثالث (ضمان المخاطر):** الوظائف التي تقدم تأكيدات مستقلة (كالتدقيق الداخلي) تشكل خط الدفاع الثالث. توفر وظيفة التدقيق الداخلي المستقلة، من خلال نهج قائم على تقييم المخاطر لعملها، تأكيدًا لمجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية من مدى فاعلية البنك في تقييم وإدارة مخاطر ويتضمن ضمانات بشأن فاعلية خطي الدفاع الأول والثاني. وهي تشمل جميع عناصر إطار عمل إدارة المخاطر بالبنك (من تحديد المخاطر، وتقييم المخاطر والاستجابة لها، إلى الإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بالمخاطر) وجميع فئات الأهداف التنظيمية: الاستراتيجية والأخلاقية والتشغيلية وإعداد التقارير والامتثال. بالإضافة إلى ذلك، يعد قسم التدقيق الداخلي الشرعي المستقل أيضًا ركيزة مهمة لخط الدفاع الثالث.

إجمالاً، يضمن هذا النهج أن المجموعة قادرة على تنمية أعمالها دون تحمل مخاطر لا داعي لها يمكن أن تؤثر على كفاية رأس المال وعوائد المساهمين وفي النهاية علامتها التجارية وسمعتها.

- الدور والمسؤوليات الرئيسية لإدارة مخاطر المجموعة تتضمن ما يلي:
- تطوير وتنفيذ إطار عمل مخاطر المجموعة والسياسات والإجراءات المتوافقة مع التوجيهات التنظيمية.
- التأكد من أن وظيفة إدارة المخاطر مجهزة بشكل كاف بالأنظمة والعمليات والمنهجيات والخبرة لتحديد المخاطر وقياسها ومراقبتها وإعداد التقارير عنها ومراقبتها بشكل مناسب وفعال على مستوى المركز الرئيسي، هذا مع الأخذ بالاعتبار أن المسؤوليات الأساسية تقع على عاتق الوحدات التابعة ومجالسها المستقلة الفردية في حد ذاتها.
- تطوير بيان قابلية المخاطر للمجموعة وكذلك إرشادات إدارة المخاطر لوحدات المجموعة / الشركات التابعة.
- مراجعة حدود المخاطر الموحدة ومراقبتها والإبلاغ عنها بانتظام (كما هو محدد في سياسة تقبل المخاطر للمجموعة) للجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.
- الإشراف على إدارة مخاطر الوحدات التابعة للمجموعة ومراعاة المتطلبات القانونية والحوكمة التي تنطبق على الوحدات التابعة بشكل فردي وكذلك بما يتماشى مع الهيكل اللامركزي / نموذج الحوكمة للمجموعة.

إدارة المخاطر (تتمة)

- مراقبة التعرضات على مستوى المجموعة / الموحدة من حيث تركيزات المخاطر والاختلالات ونقاط الضعف والتوصية بإجراءات تصحيحية عند الحاجة.
- مراجعة وتحليل المحفظة الائتمانية للمجموعة لاكتشاف المخاطر والتركيزات وتنبيه وتقديم المشورة للّجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة وفقًا لذلك.
- المراجعة والمعالجة والموافقة المركزية على طلبات الائتمان لقطاع المؤسسات المالية على مستوى جميع الوحدات التابعة.
- تعزيز ثقافة قوية للمخاطر (بما في ذلك التدريب على تحديد وقياس المخاطر وتطوير الكوادر البشرية) داخل نموذج التشغيل الحالي للمجموعة وإطار الحوكمة.

تخضع كل الوحدات التابعة للمجموعة لمجالس الإدارة الخاصة بها. كما تتبع جميع وحدات المجموعة سياسات وإجراءات ائتمانية ومخاطر موثقة ومكتوبة تعكس السياسات على مستوى المجموعة، وعلى هذا النحو، تضمن وجود إدارة سليمة للمخاطر.

تم وضع إطار عمل لإدارة المخاطر، والذي يحدد الفئات الرئيسية للمخاطر التي تتعرض لها المجموعة أثناء مزاولة أعمالها. وتتم مناقشة كل من هذه المخاطر الرئيسية أدناه: مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق، ومخاطر التشغيل، ومخاطر السمعة، ومخاطر عدم الامتثال للقوانين التنظيمية، ومخاطر الجرائم المالية، ومخاطر المناخ، ومخاطر عدم الامتثال للشريعة الإسلامية. وتندرج تحت كل فئة من فئات المخاطر الرئيسية مخاطر فرعية، والتي تعتبر جزءًا من تصنيف المخاطر لدى مجموعة البركة. وتتم مناقشة كل من هذه المخاطر الرئيسية أدناه:

مخاطر الائتمان

هي المخاطر الناجمة عن إخفاق طرف آخر في الوفاء بالتزاماته التعاقدية أو تدهور الجدارة الائتمانية لطرف مُلزَم / جهة مُصدرة.

مخاطر عجز الطرف الآخر - هي مخاطر إخفاق طرف آخر في الوفاء بالتزاماته التعاقدية تجاه المجموعة.

المخاطر السيادية - هي مخاطر عجز الطرف الآخر المتعلقة بالكيانات السيادية، بغض النظر عن العملة المستخدمة في المعاملة.

مخاطر التسوية - هي مخاطر تعثر طرف آخر في إتمام المعاملات قيد التسوية، حين يتم تسليم القيمة إلى هذا الطرف دون استلام المقابل.

مخاطر ائتمان الجهة المُصدرة - هي مخاطر انخفاض قيمة ورقة مالية نتيجة لتدهور الجدارة الائتمانية للجهة المُصدرة (مثل تغير التصنيف الائتماني للجهة المُصدرة).

مخاطر التركّز - تنشأ عن توزيع المخاطر ذات الصلة بشكل غير متكافئ على مستوى المحفظة (مثل تركّز التعرضات على قطاع أو إقليم جغرافي معين أو منتجات معينة)، أو تركّز التعرضات على طرف آخر معين (مثل أصل التمويل والضمانات).

المخاطر العابرة للحدود (مخاطر التحويل) - هي مخاطر تعذّر تحويل أموال بالعملة الأجنبية من دولة معينة نتيجة إجراءات اتخذتها السلطات في هذه الدولة، أو بسبب أحداث أخرى.

مخاطر الاقتصاد الكلي - هي مخاطر حدوث ركود للاقتصاد الكلي يترتب عليه تأثير سلبي على جودة أصولنا أو ربحية أعمالنا (مخاطر التعثر الجماعي للمدينين).

تنشأ مخاطر الائتمان بشكل رئيسي من أنشطة التمويل/الإقراض المباشر، وتمويل التجارة والاستثمارات، كما قد تنشأ كذلك من منتجات أخرى مثل الضمانات والمشتقات المالية.

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم توافر السيولة / مصادر التمويل أو عدم كفاية رأس المال، مما يؤدي إلى تعذر الوفاء بالالتزامات أو الإخفاق في تلبية المتطلبات التنظيمية، بما في ذلك مخاطر التأثير السلبي على الأرباح أو رأس المال نتيجة التعرض لمخاطر تقلبات صرف العملة الأجنبية سواء على المستوى الهيكلي أو على مستوى المعاملات، هذا بالإضافة إلى تغيّر معدلات الربح في السوق.

مخاطر سيولة التمويل: هي مخاطر تعثر المجموعة في الوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها، أو تمويل الزيادات في الأصول عند حلول آجالها، دون تكبّد تكاليف أو خسائر غير مقبولة.

مخاطر سيولة السوق: هي مخاطر كامنة في السوق تنجم عن تقلبات الأسعار الناشئة من اختلاف أنماط التداول في الأوراق المالية المتنوعة.

لا تعتمد مجموعة البركة على عميل واحد أو مجموعة صغيرة من العملاء. وعلاوة على السياسات الداخلية لإدارة السيولة الخاصة بها، يكون أيضًا مطلوبًا من كل وحدة تابعة الاحتفاظ بودائع نقدية لدى البنوك المركزية في بلدانها بما يعادل نسبة مئوية من الودائع لديها حسبما يحدده كل بنك مركزي. وتكون كل وحدة تابعة مسؤولة أيضًا عن مراقبة نسب تغطية السيولة لديها وصافي نسب التمويل المستقر بصفة دورية ومستمرة.

مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق عن تغيّر قيمة البنود المُدرجة في الميزانية والبنود غير المدرجة فيها والناجمة بدورها عن تذبذب أسعار السوق، بما في ذلك معدلات الربح وأسعار صرف العملة وأسعار السلع وقيمة حقوق الملكية، وهي كما يلي:

مخاطر معدل الربح: مخاطر معدل الربح أو مخاطر معدل العائد هي مخاطر تعرض المجموعة لخسارة مالية نتيجة عدم تناسب أو تناسق معدل الربح على أصول المجموعة من جهة مع معدل العائد على حسابات الاستثمار المطلقة من جهة أخرى.

مخاطر العملات: هي مخاطر تغيّر أسعار صرف العملات وتقلباتها، ودرجة الارتباط بين العملات المختلفة. وتشمل كذلك مخاطر تغيّر قيمة الأرباح المحققة في الخارج عند تحويلها إلى عملة الأساس.

مخاطر الأسهم: هي مخاطر تغيّر أسعار الأسهم وتقلباتها، ودرجة الارتباط بين الأسهم (المؤشرات) المختلفة، وتغيّر توزيعات الأرباح.

مخاطر السلع: هي مخاطر تغيّر أسعار السلع وتقلباتها، ودرجة الارتباط بين السلع المختلفة.

مخاطر سيولة السوق: هي مخاطر عدم كفاية السيولة في السوق، مما يحول دون تسييل الأصول ضمن نطاق هامش السعر السائد في السوق.

مخاطر الجهة المُصدرة (المحددة): هي مخاطر انخفاض قيمة ورقة مالية بسبب ظروف خاصة بالجهة المُصدرة تحديدًا (والتي تظهر عند تقييمها وفق القيمة العادلة / سعر السوق).

المخاطر الاستراتيجية

تتمثل المخاطر الاستراتيجية في المخاطر التي قد تهدد خطط الأعمال والأهداف الاستراتيجية نتيجة لسوء التنفيذ، أو العجز عن التكيّف مع تغيّرات البيئة الخارجية، أو الإخفاق في تلبية توقعات الأطراف المعنية.

مخاطر التوجّه الاستراتيجي: هي مخاطر عدم امتلاك المجموعة أو الوحدة التابعة نموذج تشغيل مستهدف مُحدّث قادر على مواكبة التغيّرات في بيئة التشغيل، أو الإخفاق في مواءمة نموذج التشغيل المستهدف مع استراتيجية المجموعة.

- مخاطر التنفيذ الاستراتيجي - هي مخاطر عجز المجموعة أو الوحدة التابعة عن تحقيق الأهداف أو تنفيذ المبادرات الرئيسية المحددة ضمن نموذج التشغيل المستهدف أو الخطط الاستراتيجية.
- مخاطر المعاملات الاستراتيجية - هي مخاطر تعذر إنجاز عمليات الاستحواذ أو التخارج أو الإغلاق المعلن عنها ضمن الإطار الزمني المحدد.

إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسارة المالية أو الأضرار التي تنشأ عن عدم كفاية أو فشل طرق العمل الداخلية أو الموظفين أو أنظمة المجموعة أو من عوامل أخرى خارجية.

تقوم المجموعة بإدارة مخاطر التشغيل من خلال إجراءات داخلية، إلى جانب آليات للمتابعة والرقابة. كما تتم معالجة المخاطر القانونية من خلال التشاور الفعّال مع مستشارين قانونيين داخليين وخارجيين. وتتم إدارة الأنواع الأخرى من مخاطر التشغيل عن طريق تأمين توفر موظفين مدربين ومؤهلين وبنية تحتية مناسبة وعمليات وأدوات تحكم وأنظمة فعالة لتأمين تشخيص وتقييم وإدارة جميع المخاطر الجوهرية.

كما هو مذكور أعلاه، تقتضي سياسة المجموعة بأن يتم القيام بمهام عمليات القيود والتسجيل في الدفاتر ومراقبة المعاملات من قبل موظف مستقل عن وغير الموظف الذي بدأ المعاملة. وتقع على الوحدات التابعة للمجموعة مسؤولية أساسية في تحديد وإدارة مخاطر التشغيل الخاصة بها. كما تسترشد كل وحدة تابعة في عملها بسياسات وإجراءات وضوابط مناسبة لكل مهمة من مهامها. وتقتضي سياسات وإجراءات الرقابة الداخلية الفصل بين المهام وتفويض الصلاحيات وإعداد تقارير عن التجاوزات والاستثناءات وإدارة التعرضات وإعداد تقارير عنها ومطابقة الحسابات، على أن يكون ذلك جميعه مبنيًا على تقارير إدارية آنية وموثوق في دقتها.

تقوم وحدات رقابة داخلية منفصلة ومستقلة بالمراقبة المستمرة على إجراءات الأعمال اليومية والتأكد من الامتثال للإجراءات الرقابية الأساسية.

تواصل مجموعة البركة تطوير وتحديث إدارة مخاطر أمن المعلومات (الأمن السيبراني) بشكل مستمر، حيث قامت بتحليل وقياس حجم المخاطر وتشخيص إجراءات التحكم والضبط وتنفيذ الحلول. لدى المجموعة إجراءات وسياسات كاملة لمنظومة أمن المعلومات التي تعتبر في مصاف المنظومات العالمية للأسواق المتقدمة.

مخاطر السمعة

يتم تعريف مخاطر السمعة على أنها مخاطر الخسائر غير المباشرة الناشئة عن تراجع سمعة المؤسسة بين واحد أو أكثر من أصحاب المصلحة. وهذا يمكن أن يعرض المؤسسة للمقاضاة أو الخسارة المالية أو الإضرار بسمعتها. السمعة هي مجموعة من التصورات والمعتقدات، في الماضي والحاضر، والتي تكمن في وعي الأطراف المعنية في البنك - أي العملاء، وشركاء الأعمال، والموظفين، والمستثمرين، والمحللين، والمجتمعات، والمنظمين، والحكومة، والمنظمات غير الحكومية والجمهور في جميع أنحاء العالم. وغالبًا ما يتم بناء هذه التصورات والمعتقدات على مدى سنوات عديدة؛ كل عملية اتصال، كل ذكر في وسائل الإعلام، كل شائعة، أي تسريبات، ستلعب دورها في تكوين انطباع عام عن مكانة البنك.

مخاطر عدم الامتثال للقوانين التنظيمية

يتم تعريف مخاطر عدم الامتثال للقوانين التنظيمية على أنها مخاطر التعرض لجزاءات أو عقوبات قانونية أو رقابية أو لخسارة مادية أو مالية أو فقدان سمعة قد يتعرض لها البنك نتيجة لعدم التزامه بالقوانين أو التنظيمات أو القواعد أو متطلبات الإبلاغ أو مدونات السلوك أو المعايير. وقد تغير المشهد كثيرًا فيما يتعلق بالامتثال في السنوات الأخيرة، ولذلك فإن مجموعة البركة ووحداتها التابعة تبذل جهودًا حثيثة ومتواصلة لتعزيز أطر إدارة مخاطر الامتثال.

مخاطر الجرائم المالية

مخاطر الجرائم المالية تتمثل في مخاطر استغلال منتجات مجموعة البركة وخدماتها في أنشطة إجرامية. ويشمل ذلك الاحتيال والرشوة والفساد، والتهرب الضريبي، ومخالفة ضوابط العقوبات والتصدير، وغسل الأموال، وتمويل الإرهاب، وتمويل انتشار الأسلحة. وعليه، تخضع المنتجات للحوكمة للتحقق من مدى ملاءمتها وحساسيتها لأي نشاط إجرامي. وتوجد سياسات وإجراءات مفصّلة لمختلف جوانب مكافحة الجرائم المالية وضمان الامتثال لذلك.

مخاطر المناخ

ترتبط مخاطر المناخ بالتأثيرات المالية وغير المالية التي قد تنشأ عن تغيّر المناخ والتحوّل نحو اقتصاد أكثر اخضرارًا. وتتمثل الدوافع الرئيسية لمخاطر المناخ في المخاطر الفرعية المادية والانتقالية. وما زالت هذه الفئة من المخاطر في مرحلة التطور، وتعتمد على السياسات والتوجهات الحكومية، ومن ثم يتم العمل حاليًا على تقييمها، كما سيتم وضع أُطر عمل خاصة بها في الوقت المناسب حسبما يلزم.

مخاطر عدم الامتثال للشريعة الإسلامية

تنشأ مخاطر عدم الامتثال للشريعة الإسلامية عن الإخفاق في الامتثال لقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية، وهي بالتالي مماثلة في ذلك لمخاطر السمعة. وتشمل هذه المخاطر أيضًا مخاطر العقوبات القانونية أو الرقابية التي قد تتعرض لها المجموعة أو الوحدات التابعة نتيجة الإخفاق في الامتثال لمتطلبات القوانين والأنظمة. وكما تم ذكره أعلاه، توجد لدى المجموعة سياسة امتثال تنص على تقييم مخاطر الامتثال، وتنفيذ ضوابط مناسبة والتأكد من فاعليتها وتصحيح الأخطاء والقضاء على الاستثناءات. كما توجد لدى الوحدات التابعة للمجموعة أنظمة وأدوات تحكّم، بما في ذلك هيئة الرقابة الشرعية الخاصة بكل وحدة، لضمان الامتثال لجميع قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية. وبموجب أنظمة مصرف البحرين المركزي ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، تم الحصول على تصديق الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية على أن المجموعة ممتثلة لمعايير ومبادئ الشريعة الإسلامية.

إدارة رأس المال / ملاءة رأس المال

يشترط مصرف البحرين المركزي على كل شركة استثمارية يقع مقرها في البحرين تحت الفئة 1، الحفاظ على الحد الأدنى من رأس المال البالغ مليون دينار بحريني، والمحافظة على نسبة كفاية رأس المال بحد أدنى لا يقل عن 110% يجب أن يتم احتساب رأس المال التنظيمي لجميع شركات الاستثمار في البحرين على أساس حقوق المساهمين. ويجب على شركة الاستثمار أيضًا أن تحتفظ بموارد بشرية ومالية كافية وغيرها من الموارد المطلوبة لإدارة الأعمال بطريقة عادية.

لجنة الرقمنة وتقنية المعلومات وأمن المعلومات

تحكم لجنة الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات وأمن المعلومات وتدعم استراتيجيات وسياسات ومشاريع ومبادرات الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات وأمن المعلومات عبر المقر الرئيسي لمجموعة البركة والوحدات التابعة، وتضمن توافقها مع الأهداف الاستراتيجية للمجموعة، فضلاً عن الاستراتيجية المحلية لكل وحدة تابعة. تراقب المجموعة بشكل دوري تلك الاستراتيجيات عبر كل الوحدات التابعة لمجموعة البركة للتأكد من أنها تمكن استراتيجية أعمال المجموعة وأهدافها الاستراتيجية.

تعمل جميع الوحدات التابعة لمجموعة البركة على تنفيذ استراتيجياتها الخاصة للتحول الرقمي بما يتماشى مع أفضل الممارسات المعتمدة في القطاع ويلبّي المتطلبات الحالية للسوق. تقوم هذه الوحدات الفرعية حاليًا بإطلاق حلول وميزات جديدة كجزء من رحلتها للتحول الرقمي، بما في ذلك التطبيقات المصرفية المتطورة عبر الهاتف النقال والمحافظ وميزة التسجيل الرقمي للعملاء وأتمتة المكاتب الخلفية وروبوتات المحادثة ومبادرات الصيرفة المفتوحة المختلفة والفروع الرقمية وغيرها.

وفي الوقت ذاته، يعمل العديد من الوحدات التابعة حاليًا على إحلال أنظمة مصرفية أساسية حديثة ومتطورة محل أنظمتها المصرفية الأساسية القديمة. وتقدم الوحدات التابعة الآن حلولاً جديدة في مجالات عدة مثل الأتمتة والامتثال وإدارة المخاطر والأمن السيبراني بالإضافة إلى استكشاف التقنيات الجديدة المتعلقة بالذكاء الاصطناعي وأتمتة العمليات الروبوتية.

ولدى كل وحدة فرعية خطة لضمان استمرارية الأعمال ومراكز للتعافي من الكوارث وتتم مراجعة وإجراء الاختبارات اللازمة لهذه الخطط بانتظام.

الامتثال لمتطلبات حوكمة الشركات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي تحت وحدة الضوابط الرقابية عالية المستوى (HC)

بخصوص الإفصاح عن حالات عدم الامتثال (مبدأ الامتثال أو التفسير)، وبناء على تقييم الامتثال المستقل والذي أجري في عام 2025 ، فإن مجموعة البركة (ABG) ممتثلة تمامًا لمتطلبات حوكمة الشركات الموضحة في وحدة الضوابط الرقابية عالية المستوى (HC) الصادرة عن مصرف البحرين المركزي في الدليل الإرشادي الخاص به.

المساهمون الذين تبلغ نسبة حصتهم أكثر من 5% هم كما يلي:

الرقم المسلسل	اسم المساهم	نوع المساهم	الجنسية / بلد التسجيل	المساهمون كما في 31/12/2025	نسبة رأس المال كما في 31/12/2025
1	شركة دلة البركة القابضة ش.م.ب.	شركة	البحرين	784,882,224	%63.15
2	شركة التوفيق للصناديق الاستثمارية المحدودة	شركة	جزر كايمان	240,173,054	%19.32
3	عبد الله عبد العزيز الراجحي	فرد	سعودي	87,313,197	%7.03
	مساهمون آخرون من الأفراد والمؤسسات (حصتهم جميعًا أقل من 5%)		--	130,511,280	%10.50
				1,242,879,755	%100.00

التمويل الاجتماعي والمستدام

تلتزم مجموعة البركة التزامًا تامًا بمسؤولياتها البيئية والاجتماعية والحوكمة في جميع المناطق التي تعمل فيها. ففي العام 2025، أحرزت المجموعة تقدمًا كبيرًا في المبادرات ذات الصلة، وذلك من خلال دمج برامج الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة والاستدامة على نطاق أوسع، وتعزيز التزامها بالممارسات الأخلاقية والتنمية المستدامة على الصعيدين المحلي والعالمي.

احتفلت المجموعة بيوم البركة السنوي الرابع من خلال تنفيذ سلسلة من المبادرات البيئية والمجتمعية التي شارك فيها أكثر من 150 موظفًا من موظفي مجموعة البركة حول العالم. وقد استفاد منها المئات من الأفراد والعائلات والبيئات الفطرية في البلدان التي تعمل فيها وحدات المجموعة، مما يعكس التزام المجموعة الراسخ بمبادئ الاستدامة وحرصها على تعزيز الهدف الخامس عشر من أهداف التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة والمتمثل في «الحياة في البرّ».

في مملكة البحرين، تم تنفيذ مبادرات لزراعة الأشجار والنباتات وزيادة المساحات الخضراء قرب مقر المجموعة الرئيسي. أما على مستوى شبكة الوحدات الدولية، فقد نفّذت مجموعة البركة عددًا من المبادرات الفعّالة التي ساهمت في دعم الاستدامة البيئية، وحماية التنوّع البيولوجي، كما عزّزت إشراك المجتمعات المحلية.

كذلك نُظمت جلسة توعوية عبر الاتصال المرئي لـ600 مشارك من الوحدات التابعة للمجموعة تناولت مفاهيم الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة ومبادئها، إضافة إلى أهداف التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة، مع تركيز خاص على الهدف الخامس عشر المتمثل في «الحياة في البرّ». ناقشت الجلسة الاستدامة على المستويين المؤسسي والفردي، إذ سلّطت الضوء على كيفية ترسيخ الاستدامة كركيزة أساسية لاستراتيجيات الأعمال وأطر الحوكمة وعملية اتخاذ القرارات التشغيلية، كما تطرّقت إلى أهمية السلوك الفردي ودوره في دمج الممارسات البيئية المسؤولة ضمن أنشطة الحياة اليومية.

في باكستان والأردن، تم إطلاق حملات واسعة لزراعة الأشجار بالتعاون مع الجامعات والمدارس والبلديات لزيادة المساحات الخضراء وتعزيز الغطاء النباتي، والارتقاء بمستوى الوعي البيئي لدى الطلبة والمجتمعات المحلية في الوقت ذاته.

وفي تونس وجنوب إفريقيا، ركّزت المجموعة على حماية النُظم البيئية من خلال إطلاق حملات ضخمة لتنظيف الغابات والمحميات الطبيعية، مما ساهم في استعادة صحة النُظم البيئية وتجديدها. كما أسفرت هذه الحملات عن أثر مجتمعي ملموس، حيث وفّرت فرص عمل مؤقتة، ودعمت منظمات رعاية الحيوان.

وفي تركيا، تم توظيف تقنيات مبتكرة لإعادة التشجير، حيث استُخدمت الطائرات المسيّرة لنشر كرات البذور في المناطق المتضرّرة من حرائق الغابات، هذا إلى جانب مبادرات إشراك الموظفين التي ساعدت على تعزيز الوعي الزراعي. وفي مصر، تم دمج التثقيف البيئي ضمن أنشطة التنمية المجتمعية من خلال برنامج لزراعة الأشجار في المدارس، والذي صُمم لتحقيق عائد اقتصادي مستدام وفوائد بيئية طويلة الأجل.

انطلاقًا من هذه الجهود، حرصت مجموعة البركة على تحسين ممارسات الحوكمة لديها من خلال توظيف نُظم حديثة ومتقدّمة وأدوات مؤتمتة لتعزيز الامتثال على مستوى جميع العمليات. واستثمرت المجموعة أيضًا في تنمية قدرات كوادر العمل، إذ قدّمت برامجًا تدريبية متخصصة في مجالات الأخلاقيات وإدارة المخاطر والامتثال. علاوة على ذلك، قامت مجموعة البركة بتعميم سياساتها وإجراءاتها الخاصة بمكافحة الفساد على جميع الموظفين، فضلًا عن ضمان الالتزام بها على جميع مستويات المؤسسة من خلال عقد البرامج التدريبية والمحاضرات التوعوية بشكل دوري منتظم.

وتظل الشفافية والمساءلة من أهم ركائز نهج الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة لدى مجموعة البركة. وعليه، طبّقت المجموعة عمليات متكاملة وشاملة لجمع البيانات، كما تلتزم بالمعايير العالمية المُعترف بها، بما في ذلك معايير المبادرة العالمية للتقارير، وأهداف التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة، والمبادئ الإسلامية. وتتم متابعة مؤشرات الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة بمنتهى الدقة، وستتم مشاركة النتائج من خلال التقرير المعني لعام 2025، والذي يتوافق مع التوجيهات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي بشأن إعداد تقارير الممارسات البيئية والاجتماعية. ويعمل هذا التقرير على إبقاء جميع الأطراف ذات العلاقة على اطلاع بأداء مجموعة البركة في مجال الاستدامة وممارسات الحوكمة.

في العام 2025، بلغ المعدل الإجمالي للتنوّع بين الجنسين على مستوى المقر الرئيسي لمجموعة البركة 26.2%، كما تمثل المرأة نسبة 7.7% من قيادته العليا. وحافظت المجموعة على التزامها بتحسين نسبة تمثيل المرأة في المستويات القيادية، وذلك إيمانًا منها بأهمية التنوّع كأحد أهم محركات مسيرة الابتكار والنمو الاستراتيجي. وتوجد لدى المجموعة مبادرات لدعم ممارسات الشمول والإدماج داخل مكان العمل، والنهوض بدور المرأة وإسهاماتها على مستوى المؤسسة.

وبالتطلّع إلى العام 2026، تتضمن أولويات مجموعة البركة تعزيز التنوّع بين الجنسين، والارتقاء بمستويات إشراك المجتمعات المحلية من خلال مبادرات المسؤولية الاجتماعية الفعّالة ذات الأثر الملموس، وتوظيف التكنولوجيا لتحسين أُطر الامتثال والحوكمة. وفي إطار مسيرتنا لتعزيز الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، نعمل على رصد وتقييم مدى تأثيرنا على الأطراف المعنية الداخلية والخارجية، وذلك من أجل وضع إطار شامل يتوافق مع قيمنا وأهداف الاستدامة طويلة الأجل بالمجموعة. علاوة على ذلك، نؤمن بأهمية التمويل الاجتماعي والمستدام، كما نتخذ خطوات فاعلة لدمج هذه الاعتبارات ضمن عملية اتخاذ قرارات التمويل عبر وحداتنا التابعة، ونهدف إلى منح الأولوية للمشاريع التي تثمر عن قيمة ملموسة ومفيدة، وترتقي بجودة الحياة في مجتمعاتنا المحلية.

المدققون الخارجيون

بالنسبة لسنة 2025، بلغت أتعاب خدمات التدقيق السنوية والربع السنوية 210,000 دولار أمريكي وبلغت أتعاب التصديق الأخرى 45,150 دولار أمريكي.

أعضاء مجلس الإدارة والهيئة الموحّدة للرقابة الشرعية

أعضاء مجلس الإدارة

الشيخ/ عبد الله صالح كامل
رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ/ محمد إبراهيم الشروقي
نائب رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ/ توفيق شاكر مفتي
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ حسام بن الحاج عمر
عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة

الدكتور/ خالد عبد الله عتيق
عضو مجلس الإدارة

الأستاذة/ داليا حازم خورشيد
عضو مجلس الإدارة

الدكتور/ زياد أحمد بهاءالدين
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ سعود صالح الصالح
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ عبد الإله عبد الرحيم صبّاحي
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ فهد بن إبراهيم المفرج
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ مسعود أحمد البستكي
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ ناصر محمد النويس
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ عبد الملك مزهر
سكرتير مجلس الإدارة

أعضاء الهيئة الموحّدة للرقابة الشرعية

الدكتور سعد بن ناصر الشثري
الرئيس

الشيخ الدكتور عبد اللطيف محمود آل محمود
نائب الرئيس

الشيخ عبدالله بن سليمان بن محمد المنيع
عضو

الدكتور/ العياشي الصادق فداد
عضو

الأستاذ/ يوسف حسن خلاوي
عضو

الدكتور التيجاني الطيب محمد
سكرتير الهيئة الموحّدة للرقابة الشرعية والمراقب الشرعي

اللّجنة	رئيس اللّجنة	عضو في اللّجنة
اللّجنة التنفيذيّة لمجلس الإدارة	▲	●
لجنة مجلس الإدارة للتدقيق	▲	●
لجنة مجلس الإدارة للترشيحات والمكافآت	▲	●
لجنة مجلس الإدارة للمخاطر	▲	●
لجنة مجلس الإدارة لتمويلات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية	▲	●
لجنة مجلس الإدارة للامتثال والحوكمة	▲	●
أعضاء مجلس الإدارة المستقلون		■